

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون



الجلسة 9660

الثلاثاء، 18 حزيران/يونيه 2024، الساعة 15/00

نيويورك

السيد هوانغ	(جمهورية كوريا)	الرئيس
الاتحاد الروسي	السيد نيينزيا	الأعضاء:
إكوادور	السيد دي لا غاسكا	
الجزائر	السيد قواوي	
سلوفينيا	السيد جبوغار	
سويسرا	السيدة شاندا	
سيراليون	السيد سوا	
الصين	السيد غنغ شوانغ	
غيانا	السيدة رودريغيس - بيركيت	
فرنسا	السيد دو ريفيير	
مالطة	السيدة فرازيير	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد	
موزامبيق	السيد فيرنانديس	
الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد	
اليابان	السيد يامازاكي	

جدول الأعمال

صون سلام وأمن أوكرانيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



24-17312 (A)



وأصابت الصواريخ مطبعة في 23 أيار/مايو، مما أسفر عن مقتل سبعة موظفين. وضربت قنبلتان أسقطتا جوا مركزا كبيرا لتحسين المنازل في 25 أيار/مايو، مما أسفر عن مقتل 19 شخصا. واستهدفت الصواريخ في 31 أيار/مايو منطقة سكنية في المدينة، بما في ذلك مبنى متعدد الطوابق، مما أسفر عن مقتل تسعة مدنيين. وشهدت بلدة فوفشانسك الحدودية، الواقعة في شمال مدينة خاركييف، بعض أعنف المعارك في الشهر المنصرم. وهي الآن مدمرة تدميرا شبه كامل حيث أُجبر الآلاف من سكانها على الفرار. وحل بها الدمار ذاته الذي لحق بماريوبول وباخموت وأفدييفكا في وقت سابق من الحرب.

ولئن كانت خاركييف أكثر المناطق تضرراً من اشتداد القتال في الآونة الأخيرة، فإن المدنيين لا يزالون يُقتلون ويُرحلون في مناطق أخرى من أوكرانيا. وأسفر هجوم على منطقة كريفي ريه خلال الأسبوع الماضي، في 13 حزيران/يونيه، عن مقتل تسعة أشخاص على الأقل، من بينهم خمسة أطفال. وأوردت التقارير شن قوات الاتحاد الروسي عمليات قصف وهجمات صاروخية منتظمة في منطقة خيرسون، بما في ذلك مدينة خيرسون، مما أدى إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين وأجبر العديد من سكان المدينة على الفرار.

إن تصاعد الهجمات التي تؤثر على المدنيين الأوكرانيين أمر غير معقول. فمنذ شباط/فبراير 2022، سجلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مقتل 11 126 مدنيا وإصابة 21 863 مدنيا بجروح. ومن المرجح أن تكون الأرقام الفعلية أعلى بكثير. وفي الفترة ذاتها، أفادت السلطات الروسية بمقتل 91 مدنياً على الأقل وإصابة 455 آخرين في الاتحاد الروسي، ولا سيما في مناطق بيلغورود وبريانسك وكورسك المتاخمة للحدود الأوكرانية. ونشدد مرة أخرى على أن القانون الدولي يحظر شن هجمات على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية. ويجب أن تتوقف هذه الهجمات فوراً.

وتسببت الهجمات المستمرة بلا هوادة أيضاً في إلحاق أضرار جسيمة بالهياكل الأساسية المدنية. وحتى قبل التصعيد الحالي، قَدّر تقييم سريع مشترك للأضرار والاحتياجات أجرته أوكرانيا والأمم المتحدة

افتتحت الجلسة الساعة 15/00.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

صون سلام وأمن أوكرانيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي ألمانيا وأوكرانيا وإيطاليا وبولندا وتشيكيا والدانمرك وليتوانيا.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا سعادة السيدة هيدا سامسون، القائمة بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (تكلمت بالإنكليزية): اجتمع العديد من قادة العالم نهاية الأسبوع المنصرم في سويسرا لبناء توافق في الآراء حول عناصر السلام العادل في أوكرانيا. وأجريت هذه المناقشات في أعقاب تصعيد حاد للأعمال العدائية وزيادة مروعة في أعداد الضحايا المدنيين. ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، قُتل ما لا يقل عن 174 مدنيا وأصيب 690 آخرين في أوكرانيا في شهر أيار/مايو. وهذا أكبر عدد سُجل من الضحايا المدنيين في شهر واحد منذ حزيران/يونيه من العام الماضي. ووقع أكثر من نصف هذه الإصابات في منطقة خاركييف بسبب الهجوم الجديد الذي شنّه الاتحاد الروسي في 10 أيار/مايو. واستُخدمت الأسلحة المتفجرة على نطاق واسع في كل من منطقة خاركييف ومدينة خاركييف المصنفة ثاني أكبر مدينة في أوكرانيا والتي يتجاوز عدد سكانها مليون نسمة.

الإنسانية في مناطق دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابوريجيا في أوكرانيا، الواقعة حاليًا تحت الاحتلال الروسي، يبقى التحدي الرئيسي هو عدم إمكانية الوصول إلى هذه المناطق. ويتطلب القانون الدولي الإنساني تيسير مرور الإغاثة الإنسانية بسرعة ودون عوائق لجميع المدنيين المحتاجين بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه. ونحث الاتحاد الروسي على تمكين وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق الخاضعة لسيطرته.

لقد أثرت الحرب على بلدان عيدة جدا عن حدود أوكرانيا. ويُظهر التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2024 أن ما يقرب من 282 مليون شخص في 59 بلدًا في عام 2023 واجهوا مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد - بزيادة 24 مليون شخص عن عام 2022. وكان هذا الارتفاع مدفوعًا بالظروف غير المواتية للمحاصيل في حصاد عام 2024 والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للشحن وتعطل الملاحة في البحر الأسود وأماكن أخرى. وأكثر من 80 في المائة من التجارة العالمية تتم عن طريق البحر. والبحر الأسود طريق تجاري مهم يُقدر أنه يمثل أكثر من ربع تجارة الحبوب. وهناك الكثير مما يجب القيام به للتخفيف من المخاطر وتقليل تكاليف المعاملات وتحقيق المزيد من الاستقرار في الأسواق الزراعية العالمية. ولذلك تسلط الأمم المتحدة الضوء على أهمية تحقيق الاستقرار في طرق التجارة الحرجة للمنتجات الزراعية.

ولا تزال حالة حقوق الإنسان في مناطق أوكرانيا الخاضعة للاحتلال الروسي خطيرة للغاية. وقد أجرت مفوضية حقوق الإنسان مقابلات مع عشرات الأشخاص الذين فروا مؤخرًا من تلك المناطق. وقد تكلموا عن ازدياد ما يتعرضون إليه من ضغوط في الحصول على جوازات سفر روسية، بسبب المرسوم الرئاسي الروسي الصادر في 27 نيسان/أبريل 2023. ووفقًا للمرسوم، سيُعتبر الأشخاص الذين لا يحملون الجنسية الروسية في المناطق المحتلة في مناطق خيرسون وزابوريجيا ودونيتسك ولوهانسك الأوكرانية أجنبيًا بعد 1 تموز/يوليه. ويحظر القانون الدولي الإنساني على دولة الاحتلال إجبار سكان

ومجموعة البنك الدولي والمفوضية الأوروبية أن إعادة الإعمار والتعافي في أوكرانيا سيكلفان حتى كانون الأول/ديسمبر 2023 حوالي 486 بليون دولار أمريكي على مدى السنوات العشر المقبلة.

وأظهر مؤتمر إنعاش أوكرانيا الذي عُقد الأسبوع الماضي في برلين تضامناً ودعماً دوليين لمسار أوكرانيا نحو التعافي. وكلما طال أمد الحرب، زادت الحاجة إلى هذا التضامن والدعم على الصعيد العالمي. وقد أدت الهجمات الواسعة النطاق التي شنها الاتحاد الروسي على الهياكل الأساسية للطاقة إلى خفض قدرة أوكرانيا على توليد الطاقة بنسبة 68 في المائة. وتواصلت أيضا الضربات الدورية التي تهدد إمدادات الطاقة الحيوية للمحطة النووية لتوليد الكهرباء في زابوريجيا. وتشكل الهجمات التي تستهدف المنشآت النووية خطراً كبيراً وتتسم بانعدام المسؤولية. ويجب أن تتوقف فوراً.

وقد دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إمكانية حصول أكثر من 6 ملايين شخص في أوكرانيا على الطاقة بصورة مستقرة وهو يستعد لتوفير المزيد من معدات الطاقة للمساعدة على التصدي لنقص الطاقة. [ولكن لم تظهر بعد أسوأ عواقب الهجمات على البنية التحتية للطاقة. وذلك لأن القصف والغارات الجوية تجعل من الصعب أيضاً إكمال إصلاح المرافق المتضررة قبل حلول فصل الشتاء المقبل.

و الأعمال العدائية المكثفة تزيد من صعوبة الحالة الإنسانية الصعبة أصلاً. وقد أُجبر آلاف الأشخاص على الفرار من منازلهم، وتعمل الأمم المتحدة مع السلطات الأوكرانية لتلبية مطالبهم الفورية. لقد استطعنا حتى الآن هذا العام، بالتعاون مع شركائنا، الوصول إلى أكثر من 4,4 مليون شخص بالمساعدات الإنسانية، وذلك بفضل مانحين. وقد تم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2024 بنسبة 27 في المائة في الوقت الحالي. ونحث الجهات المانحة على مواصلة دعمها المالي السخي، مما يمكننا من مواصلة تقديم المساعدات المنقذة للحياة للفئات السكانية الضعيفة.

إن إيجاد التمويل الكافي مشكلة في كل مكان. ولكن بالنسبة إلى ما يقرب من 1,5 مليون شخص يحتاجون إلى المساعدات

من المهم أن تُمثل الأمم المتحدة في هذا الحدث. إن أي سلام يبدأ وينتهي بالاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

في البداية، أود أن أهنئ سويسرا على استضافتها الناجحة لمؤتمر القمة بشأن السلام في أوكرانيا في بورغنستوك في نهاية الأسبوع الماضي، الذي حضره ما يقرب من 100 وفد. ويوفر البيان المشترك، الذي وقعت عليه الغالبية العظمى من الوفود، أساساً ملموساً لعملية قد تحقق السلام في أوكرانيا والاستقرار في المنطقة ككل. وهذا السلام والاستقرار مطلوبان بشدة ويجب أن يتحققا في أسرع وقت. في كل يوم وكل أسبوع تتأجل فيه الدبلوماسية، تقوم الطائرات المسيرة بتشويه المدنيين وتدمر القذائف التسيارية البنية التحتية المدنية الحيوية في جميع أنحاء أوكرانيا.

ونشعر بأننا مضطرون لتحديد السبل التي ستحقق السلام العادل في أوكرانيا. فعلمية السلام هذه ليست معادية لروسيا. ومع ذلك، سيكون من الصواب النظر إليها على أنها رفض للعدوان. وقد يكون من الصواب أيضاً اعتبارها مثلاً على رفض استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهداف سياسية بدلاً من اللجوء للدبلوماسية. وأولاً وقبل كل شيء، سيكون من الصواب النظر إليها على أنها صوت للتمسك بالقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

وبدون احترام المبادئ الأساسية للسيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية، لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم ومستدام. وكما ذكرت رئيسة سلوفينيا، السيدة بيرك موسار، في مؤتمر القمة:

”إن مؤتمر القمة تجمع للدول المقتتعة اقتناعاً راسخاً بضرورة الحفاظ على النظام الدولي القائم على المبادئ الأساسية للقانون الدولي والعلاقات الودية بين الدول“.

وفي الوقت نفسه، تدرك سلوفينيا أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دون مشاركة جميع الأطراف والحوار بينها. ونأمل أن يبدي الاتحاد الروسي استعداداً حقيقياً لإنهاء الحرب والانخراط بحسن نية في مفاوضات تستند إلى المعايير الدولية.

الأراضي المحتلة على أداء قسم الولاء لها. ويشمل ذلك إجبار السكان على الحصول على جنسية دولة الاحتلال.

وعلاوة على ذلك، أجرت مفوضية حقوق الإنسان أيضاً مقابلات مع المئات من أسرى الحرب الأوكرانيين المفرج عنهم، الذين أفادوا بأنهم تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة على نطاق واسع وبشكل ممنهج، بما في ذلك تعرضهم للعنف الجنسي. ونرحب بتبادل الأسرى الذي جرى في 31 أيار/مايو، حيث تم إطلاق سراح 150 شخصاً، ونحث الطرفين على مواصلة عمليات التبادل هذه وتوسيع نطاقها. ويجب أن تكون هناك مساءلة عن جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، أينما وقعت، بما يتماشى مع القواعد والمعايير الدولية.

وبعد مرور سنتين ونصف على غزو الاتحاد الروسي الشامل لأوكرانيا، لم يتوقف القتل والدمار. وصارت المنطقة قاطبة أقل استقراراً وأمناً، بينما تراقب أجزاء أخرى من العالم الحالة بقلق وهي لا تزال تشعر بالعواقب الاقتصادية والسياسية للنزاع. وفي الوقت نفسه، تتزايد المناقشات حول السبل الممكنة لتحقيق السلام. وفي سويسرا، خلال عطلة نهاية الأسبوع، شددت العديد من الأصوات على ضرورة الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وأود أن أؤكد أن هذه المبادئ وجيهة اليوم كما كانت في عام 1945. وقد كان الأمين العام ثابتاً وواضحاً في الدعوة إلى سلام عادل ودائم وشامل في أوكرانيا، بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وترحب الأمم المتحدة بجميع الجهود والمبادرات الهادفة لتحقيق هذه الغاية، وهي على استعداد لدعمها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد جيوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن السيدة ديكارلو قد تمكنت من تقديم إحاطة لمجلس الأمن اليوم. ويتقدم بلدي بالشكر لها على مشاركتها في مؤتمر قمة السلام في سويسرا. وقد كان

المدني، لحشد الدعم لتعافي أوكرانيا. وكان المؤتمر خطوة مهمة نحو التصدي للأثار المدمرة الناجمة عن الحرب الروسية الظالمة على الشعب في جميع أنحاء أوكرانيا، وأتاح لأوكرانيا، بالتعاون مع مجموعة متنوعة من الدول والمنظمات، فرصة للاتفاق على إطار عمل محتمل لتسوية سلمية مع روسيا في المستقبل تتشابه مع ميثاق الأمم المتحدة.

لكن علامة على كل ما سعلنا إليه مؤتمر القمة من أهداف، من المهم أن نشير إلى ما لم يسع إليه. فلم يكن المؤتمر عملية تفاوضية رسمية. وعلى أية حال، سيتطلب إنهاء الحرب عن طريق التفاوض جلوس كل من روسيا وأوكرانيا إلى طاولة المفاوضات بحسن نية. ولم يبذل الكرملين في أي وقت من الأوقات طيلة أكثر من عامين أي جهد بحسن نية لإشراك أوكرانيا في محادثات السلام أو إنهاء الحرب. بل واصلت روسيا شن غارات مكثفة بالصواريخ والطائرات غير المأهولة أسفرت عن سقوط ضحايا من المدنيين في خاركييف. فقد نقلت أو رحلت آلاف الأطفال الأوكرانيين قسراً واحتجزت آلاف آخرين من المدنيين الأوكرانيين ظلماً. وقامت بتصعيد هجماتها على شبكة الطاقة في أوكرانيا تصعيداً حاداً، مما أدى إلى تعطيل أكثر من 9 جيجا واط من قدرات توليد الطاقة منذ شباط/فبراير. وجدير بالذكر أن هذه الطاقة تكفي لتشغيل أكثر من 6 ملايين منزل.

فلنسم الأمر باسمه: فالكرملين يريد من أوكرانيا أن تقبل بسلام ظالم يكافئ العدوان الروسي، وهي تواجه فوهة البندقية. وكما قالت نائبة الرئيس هاريس في مؤتمر قمة جنيف، إن هذه "محاولة شنيعة لإخضاع شعب حر ومحاولة لمحو دولة ذات سيادة من الخريطة". والواقع أنه، بينما كانت عشرات المنظمات تجتمع لمناقشة المساعدة الإنسانية وخطة إعادة بناء البنية التحتية المدنية في أوكرانيا، كان بوتين يستعد لمناقشة الأسلحة العسكرية مع كيم جونج أون. وقبل أيام قليلة، أطلقت روسيا ما مجموعه أربع قذائف تسيارية ربما زودتها بها كوريا الشمالية تجاه أوكرانيا - اثنتين في 15 حزيران/يونيه وأخرين في 16 حزيران/يونيه. وبدلاً من الالتزام بقرارات مجلس الأمن، تنتهك روسيا قرارات مجلس الأمن انتهاكاً صارخاً. وفي الوقت نفسه، فإن ما يسمى

إن ميثاق الأمم المتحدة وثيقة صمدت أمام العديد من التحديات خلال 79 عاماً من عمرها. واستناداً إلى الخبرة المكتسبة من الحرب العالمية الثانية، يقدم الميثاق إجابات وإرشادات لحل المشاكل الدولية بالطرق السلمية. ولكن ذلك لا يبرر في أي حال من الأحوال العدوان كوسيلة لإنهاء الخلافات. إن الأمم المتحدة وميثاقها هما الغراء الذي يبقى على تماسك الأمن الجماعي في فترة ما بعد الحرب. وليس من مصلحة أحد أن يرى هذا النظام يتآكل وينهار. ولهذا السبب ننظر إلى قمة السلام بشأن أوكرانيا في سويسرا كخطوة أولى في استعادة سلامة ميثاق الأمم المتحدة. نعم، لم يكن جميع أعضاء الأمم المتحدة حاضرين. وكان الاتحاد الروسي غير موجود. ولكنها كانت خطوة أولى - افتتاح مناقشات السلام. ويجب أن ننقل هذه المناقشات هنا إلى الأمم المتحدة، حيث مكانها الصحيح، ونأمل أن يشارك الاتحاد الروسي فيها. ومن مصلحتنا جميعاً، وخاصة الأعضاء الدائمين في المجلس، أن نستعيد ونؤكد من جديد أهمية ميثاق الأمم المتحدة والمجلس. ويجب أن يكون ذلك في مقدمة اهتمامات روسيا. ومن أجل توفير مستقبل آمن لشعب أوكرانيا، ولشعب روسيا في هذا الشأن، ربما ما يحتاج المجلس إلى البدء به هو بناء الثقة.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت

بالإنكليزية): أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها اليوم.

في نهاية الأسبوع الماضي، اجتمعت عشرات الوفود من جميع أنحاء العالم في سويسرا لحضور مؤتمر القمة بشأن السلام في أوكرانيا. ووجه ما مجموعه 82 موقعا على البيان المشترك برسالة مدوية وواضحة إلى روسيا مفادها أن أوكرانيا ليست وحدها، وأنا ملتزمون معاً بتحقيق سلام عادل ودائم، بما يتماشى مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. لأن الشعب الأوكراني - الذي يبدي منذ أكثر من عامين ونصف قدرة استثنائية على الصمود والاجتهاد والإصرار - لا يستحق أقل من ذلك. وأتاح مؤتمر القمة انعقاد المؤتمر المعني بإنعاش أوكرانيا الأسبوع الماضي في ألمانيا الأسبوع الماضي، الذي ضم أكثر من 1 500 ممثل عن الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع

إلى المجتمع الدولي في المطالبة بالمساءلة عن الفظائع المرتكبة في أوكرانيا وضد الشعب الأوكراني. ولا يمكن إحلال سلام حقيقي دون تحقيق العدالة للضحايا.

أخيراً، يجب علينا جميعاً أن نضع جهودنا لدعم تعافي أوكرانيا وإعادة إعمارها وإصلاحها وتحديثها. وأنا فخورة بأن الولايات المتحدة تعهدت في مؤتمر الإنعاش الذي عُقد الأسبوع الماضي، بتقديم 824 مليون دولار للمساعدة في إعادة بناء البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا. لقد بدأت روسيا هذه الحرب الوحشية غير المبررة ضد أوكرانيا، ويمكن لروسيا أن تنتهيها في أي وقت. ولكن إلى أن يأتي ذلك اليوم، ستقف الولايات المتحدة إلى جانب أوكرانيا في سعيها إلى تحقيق سلام عادل ودائم، بما يتسق مع ميثاق الأمم المتحدة.

السيدة شاندا (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها.

ونشكر الأمم المتحدة على دعمها الثابت منذ بداية الحرب في البحث عن السلام مسترشدة بالقانون الدولي، بما في ذلك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وقرارات الجمعية العامة.

علينا أن نتحلى بالشجاعة لبناء السلام. وللقيام بذلك، يجب أن نتحدث عنه. وفي 15 و 16 حزيران/يونيه، اجتمع أكثر من 100 بلد من جميع أنحاء العالم ومنظمات دولية وممثلون دينيون لمناقشة كيفية بدء عملية سلام تستند إلى القانون الدولي وخاصة ميثاق الأمم المتحدة. وهذه إشارة واضحة لصالح السلام العادل والدائم في أوكرانيا. ونود أن نشكر جميع الذين قبلوا دعوتنا وساهموا في نجاح مؤتمر القمة في بورغنستوك. ولأول مرة، ناقشنا السلام في أوكرانيا على أعلى مستوى. وأتاحت المناقشات خلال اليومين فرصة للاستماع إلى أفكار مختلفة وتعلم بعضنا من تجارب بعض واقتراح حلول ممكنة. ومكنتنا هذه المناقشات من فهم آراء بعضنا بعضاً بشكل أفضل لبلورة رؤية مشتركة. ويمثل البيان المشترك الذي اعتمده الغالبية العظمى من الدول المشاركة نتيجة ملموسة لمؤتمر القمة. وما زلنا نتلقى التأييد ودعوة جميع الدول إلى تأييده. وتوفر المواقف التي تمت صياغتها بشكل مشترك إطاراً

بخطة السلام الروسية - التي صدرت قبل أيام فقط من اجتماع الدول في سويسرا - ولا يندفع بها أحداً. ومطالبة أوكرانيا بالانسحاب من أراضيها المعترف بها دولياً قبل النظر في إجراء مفاوضات تشكل استهزاءً بالمبدأ ذاته الذي أنشئت هذه المنظمة لرفضه: وهو أنه لا يجوز للدول الاستيلاء على الأراضي بالقوة. ومرة أخرى، على تعبير نائبة الرئيس هاريس في مؤتمر القمة، فإن الرئيس بوتن "لا يدعو إلى المفاوضات، بل يدعو إلى الاستسلام". وقد استخدم الممثل الروسي نفسه هذا التعبير. فقال في نيسان/أبريل الماضي، في هذه القاعة بالذات:

"قريباً جداً، سيكون الموضوع الوحيد لأي اجتماع دولي حول أوكرانيا هو الاستسلام غير المشروط لنظام كييف".
(S/PV.9600، ص 16)

يجب أن نحث روسيا على الجلوس إلى الطاولة وهي على استعداد لإجراء حوار بناء وعادل. لكن يجب علينا أيضاً أن نضمن جلوس أوكرانيا على هذه الطاولة وفي أقوى مكانة ممكنة. وأي نقاش حول تسوية تفاوضية ينبغي أن ينصب على مستقبل أوكرانيا. ويجب أن تكون أوكرانيا ذات السيادة الطرف الذي يقود هذه المناقشات، انتهى. وكنا جميعاً سنتوقع نفس الشيء لو كنا في موقف أوكرانيا. ولذلك، يجب على الدول المهتمة بتحقيق سلام دائم، مستند إلى ميثاق الأمم المتحدة، أن تتعامل بشكل وثيق ومباشر مع أوكرانيا، ويجب أن تحث روسيا على وقف هذه الحرب العبيثة.

وفي هذا الصدد، نعرب عن أسفنا لأن الصين قد زادت الطين بلة بإصدار "خطة سلام" خاصة بها - وهي خطة تمت صياغتها دون أي قبول من أوكرانيا نفسها. وإذا كانت الصين مهتمة حقاً بدعم عملية السلام، فإننا نرحب بمساعدتها. ويمكن أن تبدأ بإنهاء دعمها للقاعدة الصناعية الدفاعية الروسية. فلولا الكميات الكبيرة من الأدوات الآلية والإلكترونيات الدقيقة والبصريات والطائرات غير المأهولة وتكنولوجيا القذائف الانسيابية التي توفرها الصين، لوجدت روسيا صعوبة في مواصلة حربها العدوانية. وعلاوة على ذلك، يمكن للصين أن تتضم

أكدت القيادة الصينية مراراً وتكراراً أنه من أجل دفع التسوية السياسية للأزمة الأوكرانية إلى الأمام، لا بد من احترام سيادة جميع الدول وسلامة أراضيها والالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وإيلاء الأولوية للشواغل الأمنية المشروعة لجميع الدول ودعم جميع الجهود التي تقضي إلى تسوية سلمية للأزمة.

فمن المثير للقلق استمرار القتال في أوكرانيا من دون نهاية تلوح في الأفق. ويوم آخر من القتال يعني موت أو إصابة المزيد من الأشخاص. ويوم آخر من النزاع يزيد من خطر التصعيد واحتمال فقدان السيطرة. إن تحقيق وقف فوري لإطلاق النار؛ واستعادة السلام في أقرب فرصة ممكنة؛ وإنشاء هيكل أمني أوروبي متوازن وفعال ومستدام، كلها تخدم المصالح المشتركة لجميع الأطراف المعنية وتعكس التطلعات الجماعية للمجتمع الدولي.

ومنذ فترة، طرحت الصين والأطراف الأخرى ذات الصلة عدداً كبيراً من المبادرات والمقترحات لدفع عجلة التسوية السياسية للأزمة الأوكرانية. وهي تشكل جزءاً لا يتجزأ من جهود السلام الدولية وتمثل خطوات مهمة إلى الأمام في العملية المؤدية إلى محادثات السلام النهائية. وبدو لنا الأمل في أن تتمكن جميع هذه المبادرات والمقترحات والمساعدية، التي تعمل في تآزر، من تعزيز استعداد الأطراف لتبني السلام ويمكن أن تعزز الزخم الدولي لمحادثات السلام، ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تسوية سياسية.

ومنذ فترة ليست بالبعيدة، وبهدف تشجيع وإظهار الدعم للجهود التي تقضي إلى تهدئة الوضع، أطلقت الصين والبرازيل بشكل مشترك تقاهمات مشتركة من ست نقاط بشأن الأزمة الأوكرانية، مع التشديد على أن الحوار والتفاوض هما الحل الوحيد القابل للتطبيق للأزمة الأوكرانية، ودعوة جميع الأطراف إلى تهيئة الظروف لاستئناف الحوار والدفع باتجاه تهدئة الوضع حتى يتحقق وقف شامل لإطلاق النار. وتخطب التقاهمات المشتركة المكونة من ست نقاط التطلعات المشتركة لغالبية الدول وتمثل أوسع أرضية مشتركة ممكنة على المستوى الدولي بشأن الأزمة الأوكرانية. كما تلقت ردوداً من العديد من دول العالم.

ينبغي أن تستند إليه المناقشات الإضافية. ومن المهم أن يتم وضع رؤية مشتركة بشأن الأهداف الرئيسية الثلاثة التالية.

والهدف الأول هو استخدام محطات الطاقة النووية ومنشآتها في أوكرانيا بشكل آمن ومأمون وعدم جواز أي تهديد بالأسلحة النووية أو أي استخدام لها.

ثانياً، إن الملاحقة التجارية الحرة والكاملة والأمنة، وكذلك الوصول إلى الموانئ البحرية في البحر الأسود وبحر آزوف أمر بالغ الأهمية. فيجب عدم استخدام الأمن الغذائي سلاحاً بأي شكل من الأشكال.

ثالثاً، يجب إطلاق سراح جميع أسرى الحرب في عمليات تبادل كاملة. ويجب إعادة جميع الأطفال الأوكرانيين المبعدين والمشردين بشكل غير قانوني، وكذلك جميع المدنيين الأوكرانيين الآخرين المحتجزين تعسفاً إلى أوكرانيا.

فيمكن أن تكون تلك المسائل تدابير لبناء الثقة بين أطراف النزاع. وبالإضافة إلى ذلك، فهي مسائل ذات أهمية كبيرة للعديد من البلدان التي تأثرت بعواقب الحرب - على سبيل المثال، نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية - أو التي عانت هي نفسها من النزاعات وترغب في مشاركة تجربتها.

ومن الواضح أنه من أجل تحقيق السلام يجب على جميع الأطراف المشاركة في الحوار. فقد مكنتنا المشاركة رفيعة المستوى للدول والمنظمات في نهاية الأسبوع الماضي من إطلاق حوار واسع النطاق وتطوير أفكار مشتركة. وقد وضعنا معاً أسساً مهمة. ونحتاج الآن إلى كفالة الحفاظ على ذلك الزخم. ولا بد من بذل المزيد من الجهود لإحراز تقدم نحو سلام عادل ودائم في أوكرانيا. وستظل سويسرا شريكاً للسلام والحوار. ولا بد لنا من مواصلة التزامنا بعد مؤتمر القمة الأول ذلك. ولا مجال لإضاعة الوقت.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها.

منذ بداية التصعيد الكامل للأزمة الأوكرانية، لم تتوقف الصين مطلقاً عن الضغط من أجل السلام والدعوة إلى محادثات سلام. وقد

”مناطق خيرسون ودونيتسك وزابوريجيا ولوهانسك الأوكرانية هي مناطق تخضع أو كانت تخضع جزئياً للسيطرة العسكرية المؤقتة للاتحاد الروسي نتيجةً لعدوان وفي انتهاك لسيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية“.

كما أحطنا علماً بقرارات الجمعية العامة السابقة، بما في ذلك قرار الجمعية العامة 262/68، الذي تناول أيضاً الاستفتاء الذي أُجري في 16 آذار/مارس 2014 في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، ودعا الدول إلى عدم الاعتراف بأي تغيير في وضعهما على أساس الاستفتاء. وبناءً على ذلك، أعربنا عن قلقنا البالغ إزاء قرار إجراء عملية انتخابية خارجية في المناطق التي تم ضمها داخل حدود أوكرانيا المعترف بها دولياً، مع الإشارة إلى أن تلك الإجراءات لا تتماشى مع أحكام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما الفقرة 4 من المادة 2، وتترتب عليها آثار خطيرة على الحل السلمي للنزاع في أوكرانيا.

وفي ذلك السياق، نشير أيضاً إلى قرار مجلس الأمن 2202 (2015)، الذي يعيد تأكيد احترامه الكامل لسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامة أراضيها. وبناءً على ما ورد أعلاه، توافق سيراليون على بيان الأمين العام المنور المؤرخ 22 أيلول/سبتمبر 2022 (S/PV.9135، ص 2)، الذي أشار فيه إلى أن أي ضم لأراضي دولة من قبل دولة أخرى عن طريق التهديد باستعمال القوة أو استعمالها يشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وتؤيده.

ولئن كنا ننوه بتصريحات طرفي النزاع باستعدادهما للدخول في حوار، من الواضح أنه من أجل تحقيق سلام حقيقي يجب احترام سيادة أوكرانيا ووحدتها وسلامة أراضيها. وفي ضوء ما سبق، من الضروري أن يتم انخراط مباشر بين الطرفين عاجلاً وليس آجلاً. فمن الواضح أن الحل العسكري للنزاع في أوكرانيا غير مجد.

وإذ نتناول تعقيدات النزاع في أوكرانيا وتداعياته العالمية متعددة الأبعاد، فإننا نعيد التأكيد على أن النزاع قد أدى إلى توتر العلاقات السياسية والاقتصادية العالمية وزيادة التوترات الجيوسياسية، مع

إننا نحث المزيد من الدول على دعم التفاهات المشتركة ذات النقاط الست، وذلك للعمل المشترك من أجل السلام.

وعلى الصعيد الدبلوماسي، فإن كل ما تقوم به الصين على المستوى الدبلوماسي يعود دائماً إلى الرسالة نفسها - وهي جلب الأطراف إلى طاولة المفاوضات وتحقيق تسوية سياسية. فلطالما أثبت التاريخ أن نقطة النهاية لكل نزاع هي طاولة المفاوضات. إننا ندعو أطراف النزاع إلى إظهار إرادتهم السياسية والالتقاء في منتصف الطريق وبدء محادثات السلام في أقرب وقت ممكن. كما ندعو البلدان المعنية إلى التمسك بالموضوعية والحياد وتهيئة الظروف المواتية لتحقيق تلك الغاية. وندعو الولايات المتحدة على وجه الخصوص إلى العمل من أجل وضع حد مبكر للحرب واستعادة السلام، بدلاً من الاستمرار في تصعيد التوترات وإثارة المواجهات القائمة على التكتلات وتخريب السلام والتضامن الدوليين. ومستقبلاً، ستواصل الصين انخراطها واتصالاتها مع جميع الأطراف المعنية للعمل بلا هوادة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة والاضطلاع بدور بناء في تلك العملية.

السيد سوا (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الإحاطة. كما أشكر وكالة الأمين العام، ديكارلو، على إحاطتها.

لا يزال النزاع في أوكرانيا مستمراً منذ ما يقرب من عامين ونصف العام مع استمرار تدهور الحالة الإنسانية والأمنية بشكل مستمر، ما أدى إلى خسائر فادحة في الأرواح وتدمير البنية التحتية الحيوية.

وفيما يتعلق بالحالة السياسية، ننوه إلى أنه أُجريت انتخابات، في الفترة من 15 إلى 17 آذار/مارس، في مناطق دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابوريجيا في أوكرانيا، التي أعلنت من جانب واحد جزءاً من الاتحاد الروسي في 29 سبتمبر/أيلول 2022، بعد أن أُعلن عن إجراء استفتاءات في الفترة من 23 إلى 27 سبتمبر/أيلول 2022. وفيما يتعلق بالانتخابات المبلغ عنها في آذار/مارس، تشير سيراليون إلى أن الجمعية العامة اعتمدت القرار د-4/11، في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الذي أشار في الفقرة الرابعة من ديباجته إلى أن:

على عرضها للحالة اليوم. وأنه بحضور الممثل الدائم لأوكرانيا في هذه الجلسة.

بالنظر إلى المناسبات العديدة التي تناول فيها المجلس النزاع بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا، سأركز في بيان اليوم على العديد من المواقف والحجج التي ظللنا نطرحها باستمرار.

أولاً، يظل يساورنا قلق بالغ إزاء المسار التصاعدي الخطير للنزاع، بما في ذلك خطر السقاطة النووية عن قصد أو سوء تقدير أو حادث، والاحتمال الحقيقي بأن النزاع يمكن أن يغرق أوروبا في مواجهة عسكرية شاملة.

وثانياً، يبقى الحوار والدبلوماسية والانفراج السبيلان الوحيدان القابلان للتطبيق لخفض التصعيد ووقف الأعمال العدائية والتسوية في نهاية المطاف. وفي ذلك السياق، نحيط علماً بالبيان المشترك بشأن إطار للسلام صادر عن مؤتمر القمة بشأن السلام في أوكرانيا الذي اختتم أعماله مؤخراً، والذي عقد في سويسرا يومي 15 و 16 حزيران/يونيه. إننا نناشد الأطراف المتحاربة، الحلفاء والأعداء على حد سواء، أن يضعوا خلافاتهم جانباً وأن يقوموا بدور بناء من أجل التوصل إلى حل مستدام للنزاع يأخذ في الاعتبار الشواغل المشروعة لجميع الأطراف المعنية. فكلما طال أمد الحرب، كلما انحسرت احتمالات السلام الدائم في الأفق البعيد.

ثالثاً، مع استمرار تحمل المدنيين وطأة الحرب، ندعو جميع الأطراف إلى الالتزام الصارم بالقانون الدولي الإنساني وقواعد الحرب. فلا بد من حماية المدنيين ومن يأتون لتقديم العون لهم. ولذلك، يجب أن تتقيد جميع الأطراف تقيداً تاماً بمبادئ التمييز والحيدة والتناسب.

رابعاً، نشدد على احترام ميثاق الأمم المتحدة باعتباره الحكم النهائي للسلام والأمن الدوليين. وإن نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاتفاقيات جنيف، يجب علينا ألا نسمح بتآكل الأطر التي بناها المجتمع الدولي بشق الأنفس والتي تكفل استتباب السلم وتحمي الكرامة الإنسانية.

ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة على التعاون الدولي في المسائل الاجتماعية والاقتصادية والتنمية الحرجة، بالإضافة إلى صون السلم والأمن الدوليين. كما أدى تآكل الثقة والتعاون بين الدول إلى انهيار المفاوضات بشأن مسائل عالمية حرجة مثل الحد من التسلح وعدم الانتشار النووي والأمن السيبراني والاتفاقيات التجارية، الأمر الذي يشكل تحديات إضافية لصون السلم والأمن الدوليين.

وتدعو سيراليون مرة أخرى إلى بذل جهود دبلوماسية بحسن نية سعياً إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاع. فيجب اتخاذ خطوات مجدية نحو الوقف الفوري للأعمال العدائية والانخراط البناء من قبل أطراف النزاع، بما في ذلك بشأن شواغلها المشروعة، لإيجاد حل سياسي ودبلوماسي، على النحو المتوخى في المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة.

ومن المهم أيضاً أن نواصل تسليط الضوء على الآثار المدمرة للنزاع على المدنيين والبنية التحتية المدنية. ونكرر ما ورد في التقارير الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التي تشير إلى أن 14.6 مليون شخص - حوالي 40 في المائة من سكان أوكرانيا - يحتاجون إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية، في حين أن حوالي 9.7 ملايين شخص شردوا قسراً بسبب الحرب.

كما تؤكد أرقام الضحايا المدنيين المثيرة للقلق والأزمة الإنسانية في أوكرانيا على الضرورة الملحة لأن تولي جميع أطراف النزاع الأولوية لحماية المدنيين والحوار والدبلوماسية وأن تمتنع عن المزيد من التصعيد وعن السعي إلى خيار كسب النزاع في ساحة المعركة. ويجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يظل ثابتاً في التزامه بدعم السعي إلى تحقيق سلام عادل ومستدام في أوكرانيا.

وأود أن أختتم كلمتي بالإشارة الهامة إلى أنه استناداً إلى وجهة نظرنا المبدئية الثابتة بشأن الطبيعة المقدسة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة بشأن احترام سيادة الدول الأعضاء وسلامة أراضيها، فإننا نكرر مرة أخرى دعوتنا إلى احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية لأوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دولياً احتراماً كاملاً.

السيد فرنانديز (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، السيدة روزماري ديكارلو،

ومقترحات الرئيس زيلينسكي نفسه. إنني أشكر الحكومة السويسرية على تنظيم ذلك المؤتمر. وقد أكد الممثلون من جميع القارات على أن جميع الدول تستفيد إذا كان هناك احترام لميثاق الأمم المتحدة والسلامة الإقليمية والسيادة. كما إنه أظهر أيضاً كيف يمكننا اتخاذ الخطوات الأولى نحو السلام الآن، بما في ذلك الأمن الغذائي والسلامة النووية وعودة الأطفال الأوكرانيين.

لكن بوتين أضع تلك الفرصة. فقد رفض مؤتمر قمة السلام. وسعى بنشاط لتقويضه. وأمضى الأيام التي سبقت مؤتمر القمة في شن هجوم شرس جديد على خاركيف، مستخدماً القنابل الانزلاقية لاستهداف المدنيين وإلحاق المزيد من الضرر بالبنية التحتية للطاقة في أوكرانيا. وأوضح أنه مهتم فقط باستسلام أوكرانيا التام. والمخ إلى أنه لا يمكن النظر في وقف إطلاق النار إلا إذا تنازلت أوكرانيا له عن أراضيها السيادية. ما التسوية السلمية واحترام ميثاق الأمم المتحدة في ذلك؟

الآن، وبعد يومين فقط من الدعوات الدولية الواسعة النطاق من أجل إرساء سلام عادل في أوكرانيا، توجه بوتين إلى بيونغ يانغ سعياً للحصول على المزيد من الأسلحة الكورية الشمالية لمواصلة حربه، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. وتقع على عاتق كل عضو في الأمم المتحدة مسؤولية رفض ذلك والتمسك بمبادئ هذه المؤسسة. يجب علينا جميعاً أن نحث روسيا - الدولة الوحيدة القادرة على إنهاء الحرب فوراً - على سحب قواتها من أراضي أوكرانيا المعترف بها دولياً والمشاركة بشكل بنّاء في الجهود الدولية لتحقيق سلام عادل ودائم، بما يتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

ترحب فرنسا بانعقاد المؤتمر رفيع المستوى من أجل السلام في أوكرانيا في عطلة نهاية الأسبوع في بورغنستوك. لقد اجتمعت 100 دولة تقريباً ليحددوا معاً أسس ما ينبغي أن يكون عليه السلام العادل والدائم. ومن ثم تمكن المجتمع الدولي من العمل على إيجاد حلول ملموسة في مجالات السلامة والأمن النوويين والأمن الغذائي وحماية المدنيين.

وأخيراً، نحث الأطراف المتحاربة على البناء على تدابير بناء الثقة القليلة القائمة - مثل تبادل الأسرى وعودة الجنود الذين سقطوا في المعارك والجهود المبذولة لمعالجة المسائل الإنسانية وإشراك المجتمعات المحلية في الحوار القائم على المعتد - كخطوات نحو العودة إلى طاولة المفاوضات. وتلتزم موزمبيق، التي تنتمي إلى قارة تسعى جاهدةً لإسكات البنادق، بالبدئية المتمثلة في أنه "لا شيء أكثر قيمة وإنسانية وحكمة من السلام بين الأمم". لذلك يجب على المجلس أن يثابر على مساعدة الطرفين على استعادة الأمل في السلام. ونكرر دعوتنا إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية واستئناف المفاوضات المباشرة من دون أي شروط مسبقة والدخول في حوار بنّاء وهادف.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيله الأمين العام ديكارلو على إحاطتها.

لقد مر الآن أكثر من عامين منذ أن شنت روسيا حربها العدوانية غير القانونية ومن غير سابق استقزاز ضد أوكرانيا. لقد كانت عواقب حرب بوتين كارثية. فقد التقيت في كييف، في كانون الأول/ديسمبر الماضين بأطفال يتعلمون المشي مرة أخرى، بعد أن فقدوا أطرافهم في الهجمات الروسية. التقيت بصبيتين صغيرتين أنقذتا بعد أشهر من التنبؤ القسري من قبل روسيا. إننا نتحسر على أكثر من 10 000 مدني فقدوا حياتهم في أوكرانيا؛ ونشارك آباء الأطفال الـ 20 000 الذين أبعدهم قسراً ولم يعثر عليهم حتى الآن وشردوا من أسرهم. ويعاني الشعب الروسي، ولا سيما أمهات الجنود على وجه الخصوص، كذلك. ولكن ليس بالطبع الحكومة الروسية، التي تمول خزينة حربها من مشتريات شركائها من النفط والغاز، والتي بدورها تسمح لروسيا بشراء الأسلحة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران، بينما يواجه مواطنوها - وملايين الناس في جميع أنحاء العالم - صعوبات اقتصادية وانعدام أمن غذائي.

وهناك طريقة سلمية لإنهاء الحرب والمعاناة. ففي نهاية الأسبوع الماضي اجتمعت 100 دولة ومؤسسة في سويسرا لمناقشة السلام وإنهاء الحرب على أساس القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة

في جميع أنحاء العالم. وقد جمعت قمة السلام التي استضافتها سويسرا نهاية الأسبوع الماضي 100 دولة ومنظمة من جميع أنحاء العالم. وتدل هذه المشاركة القوية على رغبة المجتمع الدولي في تحقيق سلام دائم في أوكرانيا، استناداً إلى المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة واحترام القانون الدولي. وكرر المجتمع الدولي مرة أخرى بشكل لا لبس فيه إدانته لاستخدام القوة ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأي دولة. تلك هي المبادئ التي يجب أن تظل نبراسنا الذي نهتدي به في سعينا لإيجاد حل دائم لتلك الحرب غير القانونية.

هذه مجرد بداية العملية، وعلينا نحن - كأعضاء في المجتمع الدولي - أن نمضي قدماً فيها. ومن شأن وصول جهود السلام إلى طريق مسدود أن يديم عدم الاستقرار ويعرض الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي على صعيد العالم للخطر. لقد فتحت الجلسات الموضوعية في القمة سبل التعاون الممكن في المجالات الحاسمة المتعلقة بالأمن الغذائي، وحرية الملاحة في البحر الأسود، والسلامة والأمن النوويين، وتبادل أسرى الحرب، وعودة الآلاف من الأطفال الأوكرانيين.

نحن نشعر بالأسف لخطاب روسيا حول قمة السلام. يحاول ذلك الخطاب إضفاء الشرعية على عدوانها وعرقلة التوصل إلى تفاهم مشترك حول مسار ممكن للسلام. كما تسببت الحرب الروسية أيضاً في واحدة من أسرع التحركات السكانية القسرية منذ الحرب العالمية الثانية. لا يزال ما يقرب من 6 ملايين أوكراني يعيشون كلاجئين في جميع أنحاء أوروبا، وهناك 4,9 ملايين أوكراني آخرين نازحين داخلياً. وبينما تخوض أوكرانيا حرب لا بد منها دفاعاً عن حقها في الوجود، تستمر روسيا في إلحاق المعاناة والأضرار. لقد تسبب الهجوم الأخير على منطقة خاركيف في معاناة لا يمكن قياسها للمدنيين وجعل منازلهم غير صالحة للسكن. لا يمكن تبرير الهجمات على المناطق المأهولة بالسكان التي تستهدف المدنيين وتدمر البنية التحتية للطاقة والمدارس والمرافق المدنية الأخرى.

يتجاوز تأثير الحرب حدود أوكرانيا. لقد أثر قرار روسيا إنهاء مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب على إنتاج وتصدير المنتجات

وفي الوقت الذي اجتمعنا فيه للبحث عن طريق للسلام والتعامل مع عواقب الحرب العدوانية الروسية، كثفت روسيا غاراتها على الأراضي الأوكرانية، مستهدفة المدنيين عمداً ومنتهكة حقوق أسرى الحرب. لقد تم توثيق ما ارتكبه روسيا من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في أوكرانيا. وتحققت الأمم المتحدة من حالات ترحيل واختطاف الأطفال الأوكرانيين. وأثبتت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا أن استخدام الجيش الروسي للعنف الجنسي كان جزءاً من سياسة منهجية.

لقد دأبت روسيا على تشويه صورة قمة السلام التي اختتمت أعمالها مؤخراً، وثني البلدان التي وجهت إليها الدعوة عن المشاركة فيه. لقد سمعناها تستنكر التحيز المزعوم للمبادرة من خلال طرح ذلك الحوار على أنه محاولة لإصدار إنذار نهائي لها - روسيا، التي حددت عشية المؤتمر ببساطة استسلام أوكرانيا، كشرط للمحادثات. تبين تصرفات روسيا أنها لا ترغب في التفاوض بحسن نية وأنها تساوي بين السلام واستسلام أوكرانيا. تتمثل مسؤوليتنا الجماعية في دعوة روسيا إلى وقف عدوانها واستئناف الامتثال للقانون الدولي والانضمام إلى إطار المناقشات التي انطلقت في بورغنستوك. لا يمكن توجيه النداءات من أجل السلام إلا إلى روسيا وحدها. إن روسيا وحدها هي التي تقوض السلام والأمن الدوليين بقرارها اليومي بمواصلة حربها.

لا يمكن أن يكون السلام هو استسلام المعتدى عليه. إن مفاوضات السلام غير ممكنة إلا إن كانت تستند إلى القانون الدولي. ولا يمكن أن تنطوي على الاعتراف بعمل عدواني ضد دولة ذات سيادة، وانتهاك حدودها المعترف بها دولياً وتطبيع الاستخدام غير المشروع للقوة. إن القيام بذلك يرقى إلى الاعتراف بالوضع القائم، ومبدأ القوة هي الحق ونهاية القانون الدولي. المسار الذي رسمه المجتمع الدولي في بورغنستوك هو مسار السلام على حدود أوكرانيا وروسيا - أي مسار القانون الدولي.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها.

ما برحت الحرب المستمرة التي يشنها الاتحاد الروسي ضد أوكرانيا تسبب معاناة إنسانية ودمار على نطاق واسع، مع عواقب واسعة النطاق

البالغ لسويسرا على استضافة اجتماع القادة المهم هذا. أكدنا في القمة على التزام المجتمع الدولي بتحقيق سلام عادل ودائم في أوكرانيا.

تسعى الأغلبية الساحقة من العالم إلى تحقيق السلام في أوكرانيا منذ أن بدأت روسيا عدوانها على أوكرانيا في انتهاك للفقرة 4 من المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة. وكما ذكرت الأمم المتحدة، فإن الخسائر في صفوف المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال، وتدمير البنية التحتية المدنية في تزايد مستمر. لقد أعربنا عن قلقنا البالغ مراراً وتكراراً من أن ما يحدث في أوكرانيا اليوم يمكن أن يحدث غداً في مكان آخر من العالم، بما في ذلك شرق آسيا. إن أردنا التمسك بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي ومنع أي محاولات في المستقبل لتغيير الوضع القائم بالقوة في أي مكان في العالم، سيكون من الضروري تحقيق السلام في أوكرانيا على أساس الميثاق. ولذلك، تود اليابان أن تشير مرة أخرى إلى أن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء قد أكدت من خلال قرارات الجمعية العامة على أهمية الميثاق من أجل إرساء سلام عادل ودائم في أوكرانيا.

وفيما يتعلق بشرق آسيا، فإننا ندين أيضاً استخدام القذائف وغيرها من العتاد العسكري الكوري الشمالي في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن بشأن الانتشار. لا ينبغي لأي بلد أن يخشى من التهديدات لسيادته وسلامه أراضي، ولا ينبغي لأي بلد أن ينتهك الميثاق وقرارات المجلس. في الأسبوع الماضي وقع رئيس الوزراء الياباني كيشيدا والرئيس الأوكراني زيلينسكي على اتفاق الدعم والتعاون بين اليابان وأوكرانيا. وهو يوضح مجالات التعاون بين بلدينا، بما في ذلك الأمن والدفاع والمساعدات الإنسانية والتعافي وإعادة الإعمار. لقد وقعنا عليه انطلاقاً من إيماننا بأن قضية أوكرانيا هي قضية المجتمع الدولي بأسره. إن ما يجب القيام به واضح تماماً. ومن أجل استعادة سيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها استناداً إلى الميثاق، يجب على روسيا الانسحاب غير المشروط والفوري من أوكرانيا، وسنواصل حثها على القيام بذلك.

السيد قواوي (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أتوجه أيضاً بالشكر إلى روزماري ديكارلو على إحاطتها الثاقبة.

الزراعية بشكل كبير. يجب عدم استخدام الأمن الغذائي كسلاح بأي شكل من الأشكال. كما لا يمكننا أن ننسى العواقب البيئية للقصف المستمر ومخلفات الحرب. وعلاوة على ذلك، فإن استيلاء الاتحاد الروسي غير القانوني على محطة زابوريجيا النووية، وهي أكبر محطة نووية في أوروبا، وعسكرتها يهدد السلامة والأمن النوويين في جميع أنحاء القارة. نحث الاتحاد الروسي على الانسحاب من الموقع وإعادة السيطرة الكاملة للسلطات الأوكرانية الشرعية. ونؤكد مرة أخرى أن التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها أمر غير مقبول.

وقد قامت القوات الروسية والمسؤولون الروس بترحيل الآلاف من المدنيين الأوكرانيين إلى روسيا، بما في ذلك الأطفال الذين تم فصلهم قسراً عن عائلاتهم. وما فتئ تأثير ذلك على الأطفال غير متناسب، على نحو ما تحققت الأمم المتحدة في أحدث تقرير سنوي عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2024/384). في عام 2023، استمر قتل الأطفال وتشويههم واختطافهم. تعرضت المدارس والمستشفيات للهجمات ومُنِع وصول المساعدات الإنسانية. ندعو روسيا إلى الإسراع في اعتماد وتنفيذ خطة عمل لإنهاء هذه الانتهاكات الجسيمة ومنع حدوثها. يجب إعادة جميع الأطفال الأوكرانيين المرحلين والمشردين بشكل غير قانوني وجميع المدنيين الأوكرانيين الآخرين الذين تم احتجازهم بشكل غير قانوني إلى أوكرانيا. وعلاوة على ذلك، يجب ضمان المساءلة عن أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي المرتكبة ضد أوكرانيا وعلى أراضيها.

وفي الختام، نعتقد أن التوصل إلى السلام يتطلب مشاركة جميع الأطراف والحوار فيما بينها. وسنواصل دعم أوكرانيا حتى يتحقق السلام الشامل والعادل والدائم بما يتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

السيد ياماهاكي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. وأعرب عن امتناني لسيلوفينيا والولايات المتحدة لطلبهما ذلك. كما أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها الشاملة.

تأتي هذه الجلسة في الوقت المناسب تماماً، بعد عقد قمة السلام المعنية بأوكرانيا خلال عطلة نهاية الأسبوع. وتعرب اليابان عن تقديرها

ونأمل أن يتم قريباً إيجاد طريق للسلام الدائم من خلال الالتزام الراسخ لكلا الطرفين وبدعم المجتمع الدولي.

ما فتئت غيانا تشعر بقلق بالغ إزاء الأثر المدمر للنزاع الدائر في أوكرانيا. نحن نأسف للخسائر المتزايدة في صفوف المدنيين في الحرب ونرى أن خطر وقوع كارثة كبرى يتزايد بشكل كبير مع مرور كل يوم. لقد سبب الغزو غير القانوني لأوكرانيا بالفعل خسائر لا توصف في الأرواح ودمار هائل في الممتلكات وأدى إلى أزمة إنسانية وأزمة لاجئين تعتبر أكبر وأسرع أزمة نزوح في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. كما كان للحرب أيضاً تأثير ضار على الطاقة والأمن والسلامة النوويين والبيئة والأمن الغذائي على صعيد العالم، ولم تظهر حتى الآن أي علامات على نهايتها. ونشدد على ضرورة إنهاء الأعمال العدائية فوراً وأن يسحب الاتحاد الروسي قواته العسكرية من حدود أوكرانيا المعترف بها دولياً. إن إطالة أمد الحرب أكثر من ذلك لن يؤدي إلا إلى زيادة العواقب الوخيمة بالفعل على السكان المدنيين وعلى السلام والأمن العالميين.

وبصفتنا دولاً أعضاء في الأمم المتحدة، فإننا نطالب الأطراف بالامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويشمل ذلك الالتزام بالحرص دائماً على الحيولة دون إلحاق أي ضرر بالسكان المدنيين والأعيان المدنية وإتاحة الوصول الآمن ومن دون عوائق لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والعاملين في المجال الإنساني التابعين للأمم المتحدة، بما في ذلك في المناطق الواقعة تحت الاحتلال. لقد كانت غيانا واضحة وثابتة في إعادة تأكيدها على الاحترام الكامل لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والسلامة الإقليمية لأوكرانيا وسيادتها. ولذلك فإننا نؤكد من جديد على وجوب التزام جميع الدول بمبادئ احترام السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة، وحظر التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، وتسوية جميع المنازعات بالطرق السلمية.

ونشيد بالجهود المستمرة التي تبذلها الدول المجاورة والصديقة لتقديم الدعم الإنساني لأوكرانيا، بما في ذلك اللاجئين الأوكرانيين

لا يوجد أي شيء يمكن أن يبرر الأضرار التي يسببها النزاع، بما في ذلك وفيات المدنيين ومعاناة اللاجئين والمشردين داخلياً وغير ذلك من الأضرار التي تلحق بالسكان المدنيين. ولا يزال القلق يساور الجزائر إزاء تدهور الوضع الإنساني الناجم عن النزاع في أوكرانيا وتأثير الأعمال العدائية الجارية على المدنيين والبنية التحتية المدنية. ينبغي للأطراف العمل باستمرار على حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك البنية التحتية الحيوية للطاقة، وكذلك الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، والامتناع عن أي عمل يمكن أن يعرض المدنيين والبنية التحتية المدنية للخطر. ومن المهم أيضاً أن تقاوم أطراف النزاع الاتجاه نحو التصعيد وإعطاء الحوار الشامل الفرصة التي يستحقها للتوصل إلى حل سلمي. وإن أردنا إعادة السلام والأمن في أوكرانيا والمنطقة بشكل عام فلا بديل عن التسوية السلمية للنزاع، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال حوار شامل وبناء يضم طرفي النزاع. ويجب أيضاً أن يستند إلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي لا يمكن لأحد أن يشكك فيها، وإلى الشواغل الأمنية المشروعة لكلا الطرفين. لا يمكن أن يؤدي التصعيد إلا إلى مزيد من التوتر والمزيد من الضحايا والخسائر، لأنه يقضي على أي احتمالات للسلام المستدام، كما يقضي الاستقطاب عليها.

ومن الضروري أن يواصل مجلس الأمن تركيزه على كيفية حل النزاع من خلال معالجة المسائل الأكثر أهمية وإلحاحاً، بما في ذلك كيفية الوقف الفوري للخسائر في الأرواح وتدمير البنية التحتية المدنية، وإنهاء الأعمال العدائية والحفاظ على السلام والأمن وتحقيق حل عادل ودائم للنزاع. هذا ما يجب أن نركز عليه.

السيدة رودريغز - بيركيت (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها وأرحب أيضاً بمشاركة الممثل الدائم لأوكرانيا في جلسة اليوم.

تحيط غيانا علماً بالجهود الدبلوماسية المكثفة التي بُذلت هذا الشهر، بما في ذلك في قمة السلام في سويسرا، للاستجابة للحالة الإنسانية والأمنية في أوكرانيا وإيجاد حل سلمي ودائم للنزاع الدائر.

من خلال الامتثال للركائز السبع للسلامة النووية والمبادئ الأساسية الخمسة التي حددتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن أي سيناريو أو نشاط ينطوي على تهديد نووي أمر غير مقبول. وموقف إكوادور التاريخي من هذه المسألة واضح: ما من أيد آمنة للأسلحة النووية.

لقد دخل النزاع الآن سنته الثالثة، وتتمسك إكوادور بموقفها المتمثل في الدعم غير المشروط لمبادئ السلامة الإقليمية والسيادة والاستقلال السياسي لأوكرانيا، مع الدعوة إلى إنهاء النزاع بشكل سلمي وتفاوضي. إن موقف بلدي يستند إلى احترام مبادئ القانون الدولي والتزامه بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما تلك المبينة في الفقرة 4 من المادة 2 التي تنص على أن يتمتع أعضاء المنظمة عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد سلامة أي دولة أو استقلالها السياسي. ولهذا السبب ضمت إكوادور صوتها إلى صوت الغالبية العظمى من المجتمع الدولي وصوتت لصالح القرارات الستة التي اتخذتها الجمعية العامة في إطار دورتها الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة، التي عقدها مجلس الأمن بمقتضى القرار 2623 (2022).

وفي هذا السياق، تدعو إكوادور الاتحاد الروسي إلى الامتثال لحكم محكمة العدل الدولية الصادر في آذار/مارس 2022 وتعليق عملياته العسكرية في أوكرانيا لإفساح المجال للحوار والدبلوماسية كوسيلة مشروعة وفعالة للسعي إلى السلام. وفي أيار/مايو 2022، وافق المجلس على بيان رئاسي (S/PRST/2022/3) أشار فيه إلى أن جميع الدول الأعضاء قد تعهدت بموجب ميثاق الأمم المتحدة بالالتزام بتسوية نزاعاتنا الدولية بالوسائل السلمية. كما أعرب المجلس عن تأييده لجهود الأمين العام في البحث عن حل سلمي، وبالتالي فإننا نفهم حضور وكالة الأمين العام ديكارلو في مؤتمر قمة سويسرا في هذا السياق.

وفي مواجهة التوترات المتصاعدة، من الأهمية بمكان استئناف المفاوضات والدبلوماسية في إطار منطوق ميثاق الأمم المتحدة والاسترشاد بمبادئ العدالة التي أرسنها الجمعية العامة، مع احترام أحكام محكمة العدل الدولية. وتحت إكوادور المجلس على الاضطلاع

المحاصرين في الخارج، وتدعو إلى زيادة الدعم للاحتياجات الإنسانية وخطوة الاستجابة. كما أننا نشجع على مواصلة تكثيف الحوار الدبلوماسي مع الأطراف لتهدئة الأعمال العدائية والعمل على تحقيق السلام المستدام. ومن هذا المنطلق، نتطلع إلى متابعة قمة السلام التي عقدت في سويسرا وغيرها من المبادرات الإيجابية التي يمكن أن تجلب الراحة لمن يعانون من الهجمات اليومية في أوكرانيا وروسيا. وتحت غيانا مرة أخرى أعضاء المجلس على العمل معا لتمهيد الطريق نحو السلام ووضع حد للمعاناة في أوكرانيا.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها المفصلة.

تعرب إكوادور عن الأسف لأنه بعد مرور أكثر من عامين على بدء غزو أوكرانيا، لا تلوح في الأفق نهاية للنزاع. بل على العكس، تتزايد الأعمال العدائية ومخاطر التصعيد، مما يفاقم الوضع الجيوسياسي المتوتر ويزيد من خطر اندلاع نزاع أوسع نطاقاً. وتعرب إكوادور عن أسفها لأن طبيعة النزاع الذي طال أمده لا تزال تكبد أوكرانيا وشعبها تكلفة باهظة، مما يؤثر بشكل غير متناسب على السكان المدنيين. وخطورة الحالة الإنسانية في أوكرانيا لا حد لها.

وعلى نفس المنوال، تتواصل التداعيات السلبية للحرب على الصعيد العالمي. وغالباً ما تهيم النزاعات المسلحة على الاهتمام وتحول وجهة الموارد التي يفترض أن تركز لمواجهة التحديات العالمية الملحة، التي تؤثر بشكل غير متناسب على البلدان النامية. وتعرب إكوادور عن تأييدها للنداء الدولي الواسع النطاق الذي يدعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان وإبعاد القتال عن المناطق الحضرية. ويحظر القانون الدولي الإنساني بوضوح شن هجمات على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية ويجب احترامه. وبالمثل، فإنني أشدد على ضرورة احترام الأطر القانونية الدولية التي تنظم نقل الأسلحة والذخائر من أجل التصدي للتهديدات التي يشكلها التدفق الهائل للأسلحة والذخائر في سياق النزاع. وفيما يتعلق بالسلامة النووية، تؤكد إكوادور من جديد على ضرورة حماية جميع المرافق النووية في أوكرانيا، بما في ذلك محطة زابوريجيا،

ومع ذلك، لم نسمع شيئاً سياسياً تقريباً من الممثلين الآخرين، أو على الأقل لم نسمع شيئاً جديداً. ومع ذلك، هناك بالفعل الكثير من الأمور التي يجب مناقشتها على الجبهة السياسية، بما في ذلك انقضاء فترة رئاسة زيلينسكي في 20 أيار/مايو والآثار القانونية العديدة المتعلقة بذلك. وقد بدأت وسائل الإعلام الغربية تتكهن في كثير من الأحيان بخلفائه المحتملين. من ينبغي اعتباره الآن ممثلاً شرعياً، وما هي الهيئة الأوكرانية التي ينبغي اعتبارها كذلك؟ ومن يحق له قانوناً المشاركة في مفاوضات السلام المتعلقة بأوكرانيا؟ وهذه أسئلة مهمة، لكن لا أحد يتكلم عنها.

هل ذكر أي من الذين أخذوا الكلمة اليوم أسباب النزاع، والقمع الواسع النطاق للناطقين بالروسية وانتشار الكراهية الصارخة لروسيا بما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وإعلان عام 1970 بشأن مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة؟ وينص ذلك الإعلان على أن مبدأ احترام السلامة الإقليمية ينطبق على الدول التي تراعي في تصرفاتها مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، وبالتالي وجود حكومات تمثل جميع الشعوب التي تعيش في البلد. ونحن الوحيدون الذين أثارنا في مجلس الأمن مسألة حقوق المواطنين الناطقين بالروسية الذين يجب أن تؤخذ آراؤهم في الاعتبار، وإلا سيكون من المستحيل دعم السلامة الإقليمية لأوكرانيا بشكل كامل وفقاً للوثائق التي ذكرتها للتو. ونأسف لأن الأمانة العامة للأمم المتحدة لم تعكس هذه النقطة أيضاً في بياناتها.

كما استمعنا اليوم إلى الممثلة البريطانية وهي تشاركنا كلمات التعاطف مع المدنيين الأوكرانيين، بمن فيهم الأطفال. ومنذ عام 2014، عندما شنّ نظام كييف حرباً على شعبه في دونباس، لم نسمع كلمة تعاطف مع أطفال دونباس الذين تقتلهم القوات المسلحة الأوكرانية والكتائب الوطنية الأوكرانية بلا رحمة. لقد عقدنا جلسات لمجلس الأمن واجتماعاً غير رسمي بصيغة آريا حول هذه المسألة، حيث عرضنا الإصابات التي تعرض لها أطفال دونباس نتيجة للضربات التي نفذتها

بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين والعمل بتصميم، مع الامتثال الكامل لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، على إنهاء هذا النزاع المدمر. ومن واجبنا أن نعمل على إحلال سلام عادل ودائم في أوكرانيا يحترم استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها ويأخذ بعين الاعتبار مواقف جميع الأطراف المعنية.

السيد نينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في البداية، اسمحوا لي أن أسجل في المحضر اعتراضنا الأساسي - الذي أعربنا عنه في مناسبات عديدة - على دعوة ثمانية ممثلين بموجب المادتين 37 و 39 من النظام الداخلي، لحضور جلسة اليوم. ومن الواضح أن هذا العدد لا يتوافق مع الشكل المعلن للمناقشة، حيث إنها إحاطة وليست في شكل مناقشة أو نقاش مفتوح. ونأسف لأن الرئاسة الكورية الجنوبية تقوض ممارسات عمل مجلس الأمن. فما هي القيمة المضافة التي يمكن أن يضيفها كل هؤلاء الممثلين إلى مناقشة اليوم إذا كان ستة منهم أعضاء في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ولا يمكنهم قول أي شيء أكثر من الموقف المعتاد للاتحاد الأوروبي وحلف الناتو؟ ومن الواضح أنهم لا يمكنهم جلب أي قيمة مضافة. والسبب الوحيد لمشاركتهم هو خلق جمهور كبير وجوقة من الأصوات للترويج للرواية المسيّسة لبروكسل. إنه إهدار واضح لموارد المجلس القيمة. لقد تحدثنا بالفعل في مناسبات عديدة عن طبيعة هذا النهج الذي يأتي بنتائج عكسية والذي يقوض سلطة مجلس الأمن.

ونلاحظ أن الممثل الدائم لتشيكييا قد طلب الحضور اليوم بعد غيابه عن جلسات مجلس الأمن لمدة ستة أشهر. وأذكر أن الممثل في كانون الأول/ديسمبر 2023 قد رفض رفضاً قاطعاً الظهور في المجلس عندما اجتمعنا لمناقشة الضربات الإرهابية للقوات المسلحة الأوكرانية على بيلغورود باستخدام رجمات الصواريخ من طراز فامباير الواردة من تشيكييا. ونحن على ثقة بأننا سنستمع اليوم أخيراً إلى تفسير شامل من الممثل الدائم لتشيكييا بشأن تواطؤ بلده في جرائم نظام كييف. وكان الدافع الرسمي للزملاء الغربيين في عقد جلسة مجلس الأمن اليوم هو الحاجة إلى مناقشة الوحالة السياسية في أوكرانيا.

ويستشري الفساد وتعرض المساعدات الإنسانية للنهب. وتخضع وسائل الإعلام لرقابة صارمة وارتفعت أسعار المواد الغذائية وتكاليف الخدمات العامة ارتفاعاً كبيراً، مما يجعل الناس العاديين يكافحون من أجل البقاء على قيد الحياة. ويزداد غضب الشعب الأوكراني أكثر فأكثر إزاء ما يحدث. ووفقاً للبيانات الصادرة عن معهد كيبف الدولي لعلم الاجتماع، يعتقد غالبية الأوكرانيين أن السبب في تدهور الحالة الاقتصادية وتردي حالة الديمقراطية يرجع إلى إجراءات السلطات.

وفي الوقت نفسه، ينهب في الواقع أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي، بقيادة الولايات المتحدة في أفضل أشكال الاستعمار الجديد، أوكرانيا بشراء مواردها وثرواتها الصناعية والزراعية مقابل مبلغ زهيد. وأعلن صراحة السيناتور ليندسي غراهام، عضو مجلس الشيوخ الأمريكي المعادي بشدة لروسيا، مؤخراً أن كيبف

”تجلس على ما بين 10 و 12 تريليون دولار من المعادن الهامة. لا أريد أن أعطي تلك الأموال والأصول ليويتين لينتاسهما مع الصين... يمكن لأوكرانيا والغرب استخدام تلك الأصول المعدنية المهمة التي تتراوح قيمتها بين 10 و 12 تريليون دولار“.

وتجدر الإشارة إلى أن الغرب، الذي يهيم الحصول على عائد من استثماره في النزاع في أوكرانيا، يتحدث على نحو متزايد عن القروض التي سيتعين على الأوكرانيين سدادها. أتساءل عما إذا كان الأوكرانيون أنفسهم على علم بذلك.

واليوم، لم نسمع كلمة واحدة عن كل تلك المواضيع المتعلقة بالحالة السياسية، وهي مواضيع غير مريحة لكيبف ورعاتها الغربيين، لأنهم عقدوا هذه الجلسة لهدف واحد هو محاولة الحث في البحر بمؤتمر سلمي زائف وعالمي زائف في بورغنستوك بسويسرا. وكان من الواضح منذ البداية، لأي مراقب عاقل، أن الفشل كان مصيره لأن منظميه وأولئك الذين حثوا على تنظيمه فكروا في كل شيء إلا السلام. فكيف يمكن الحديث عن السلام إذا كان الهدف الوحيد من هذا التجمع هو تشكيل كتلة حرجة من أجل توجيه إنذار لروسيا بزعم أنه باسم المجتمع الدولي؟

القوات المسلحة الأوكرانية. هذا بالإضافة إلى أولئك الذين قُتلوا على أيدي القوات المسلحة الأوكرانية. أين كانت شفقة المندوبية البريطانية آنذاك؟ كما أنها لم تظهر هي وشركاؤها الغربيون أي تعاطف عندما استهدفت القوات المسلحة الأوكرانية المدنيين في المدن الروسية عمداً. ولا يثير تعاطفهم الانتقائي سوى الاشمئزاز. وكما قلنا مراراً وتكراراً، لقد أطلقنا العملية العسكرية الخاصة لوقف المذبحة التي كان نظام كيبف يرتكبها ضد سكان دونباس.

وهناك سؤال آخر: هل تكلم أعضاء المجلس، الذين يدافعون عن مناقشة حقوق الإنسان في المجلس في كل فرصة، عن مصير الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية؟ الجواب هو، لا، لم يفعلوا ذلك. ومع ذلك، تُدَمَّر الكنائس الأرثوذكسية ويُضطهَد كهنة الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية المعترف بها هذه الأيام لأسباب سياسية وسط صمت المنظمات الدولية المطبق. ووفقاً للإحصاءات التي تداولتها قوات الأمن الأوكرانية، رُفِعَ أكثر من 70 قضية جنائية ضد أعضاء الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية حتى كانون الأول/ديسمبر 2023، منها 16 قضية ضد رؤساء الأساقفة، وصدرت أحكام بالإدانة في 19 قضية منها. وقبل شهر واحد تحديداً، هُدمت كنيسة صغيرة بنيت في موقع كنيسة العصور القديمة في كيبف بموجب مرسوم أصدرته سلطات كيبف على الرغم من الاحتجاجات الجماهيرية والاعتراض العام.

ولا يركز نظام كيبف في الوقت الراهن إلا على خدمة المصالح الجيوسياسية للغرب لأن ذلك وحده ما يضمن بقاءه السياسي. ولا تهتم السلطات الحالية في كيبف بالحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلد لأنها تعمل هناك بالوكالة. ولكن الحالة تزداد سوءاً يوماً بعد يوم. ويفر الناس من أوكرانيا بشكل جماعي إلى الخارج هرباً من التعبئة التي بدأها نظام كيبف والتي يُطلق عليها في البلد ”التعبئة للقبر“. فالذين يفرون لا يرغبون في زيادة أعداد أولئك المحكوم عليهم بالموت المحتم باستخدامهم وقوداً للمدافع. ووفقاً للبيانات الرسمية الصادرة عن أوكرانيا وحدها، فرّ ما يقرب من 6 ملايين شخص بالفعل. وظهرت معلومات يوم أمس تحديداً تفيد بأن جميع أفراد أوركسترا كيبف السيمفونية هربوا إلى ألمانيا. وغالباً ما تكون هناك حالات مماثلة تتعلق بالرياضيين أيضاً.

أن تلغي كيف قوانينها التشريعية المعادية للروس والقرارات الأخرى، بما في ذلك حظر اللغة الروسية في جميع مجالات الحياة، وأن تتخلى نهائياً عن تمجيد النازية. ومن المهم أن تعود أوكرانيا إلى سيادة القانون من أجل ضمان حقوق وحرّيات جميع سكان أوكرانيا، بما في ذلك في المناطق الناطقة بالروسية.

وسمعنا أن قيادة البلدان الغربية وحلف الناتو سارعوا إلى رفض مقترحات السلام المذكورة. ونرى أن ذلك لم يكن مفاجئاً. بل يؤكد هذا الرفض ببساطة العمى الاستراتيجي للعواصم الغربية. لقد شهدنا موقفاً مماثلاً في نهاية عام 2021 حينما رفضت الولايات المتحدة وحلف الناتو وأوروبا مقترحات روسيا لمسودة اتفاق بشأن الضمانات الأمنية. ونحث زملاءنا الغربيين على عدم تكرار أخطائهم والاستماع إلى صوت العقل. وإلا فإنهم سيتحملون المسؤولية السياسية والأخلاقية عن استمرار إراقة الدماء. ومن الواضح أن الواقع الميداني وعلى الجبهة سيستمر في التغيير، ليس لصالح كييف، وأن ظروف بدء المفاوضات ستكون حينئذٍ مختلفة.

هدف المقترحات الروسية ليس تجميد النزاع وإنما حله فعلياً. وهو ما سيسمح لنا بطي صفحة هذا الجزء المأساوي من التاريخ والبدء تدريجياً في إعادة بناء الثقة وعلاقات حسن الجوار بين روسيا وأوكرانيا وفي أوروبا ككل. ولكن لكي يحدث ذلك، لا بد من تغيير جذري في تفكير النخب السياسية الغربية التي يجب أن ترفض من حيث المبدأ محاولات استخدام المشروع الأوكراني ضد روسيا، ويجب أن يتخلى حلف الناتو عن سياسته العدوانية والعسكرية، ولا بد من العودة إلى الحوار الطبيعي والموضوعي حول جميع مسائل الأمن العالمي، مع مراعاة مصالح جميع الدول الأعضاء بالضرورة. فهذا هو المسار الوحيد الذي ينبغي اتباعه لتجنب مزيد من التصعيد. وندعو إلى اتخاذ هذا المسار قبل فوات الأوان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل جمهورية كوريا.

أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها الحسنة التوقيت.

لم يُكتب النجاح للتطلعات غير الصادقة لمن كانوا وراء عقد الاجتماع في بورغنستوك. أولاً، أدرك غالبية المدعويين تلك المحاولة الخرقاء للتأمر ورفضوا المشاركة. ثانياً، لم يتحدث العديد ممن حضروا عما خطط له المنظمون، بما في ذلك بالتصريح بأن لا طائل من محاولة مناقشة أي شيء من دون روسيا. ويبدو أن المحرضين الرئيسيين على التجمع، وهم الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا واليابان، غادروا المؤتمر قبل انتهائه أخذاً ما سبق بعين الاعتبار أو ربما لأسباب سياسية داخلية. ونتيجة لذلك، تعين حتى على الممثلين الأوكرانيين أن يعترفوا بأن مقاربات الغرب وبقية العالم للأزمة الأوكرانية تختلف اختلافاً كبيراً. ويُظهر عدد المشاركين وخلفيتهم الجغرافية بوضوح أن النتيجة كانت صفراً. إن نتائج كل تلك الاجتماعات ليس لها أي وزن سياسي ولا يمكنها أن تشكل نقطة انطلاق لأي مفاوضات جادة بشأن آفاق حل النزاع الأوكراني. ويمكن عقد هذه التجمعات الضيقة عشرات المرات، لكنها لن تقرّب السلام.

وفي هذا الصدد، نعرب عن أسفنا لمشاركة ممثلين عن الأمانة العامة للأمم المتحدة في ذلك التجمع بصفتهم مراقبين. وهذا تصرف غير مقبول بموجب المادة 100 من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي 14 حزيران/يونيه، قدّم رئيس الاتحاد الروسي مقترحا حقيقياً للسلام. وتحدث هنا عن مركز أوكرانيا بوصفها دولة غير نووية محايدة وغير منحازة، وتجريدها من السلاح، واجتثاث النازية منها، والاعتراف بالحقائق الإقليمية الجديدة، ومركز شبه جزيرة القرم وسيفاستوبول وجمهورية دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين وإقليمي خيرسون وزابورجيا بوصفها كيانات مكونة للاتحاد الروسي. ويجب أن تتركس مستقبلاً جميع هذه الأحكام الأساسية والمبدئية بوصفها اتفاقات دولية أساسية. وبطبيعة الحال، يشمل ذلك رفع جميع الجزاءات الغربية المفروضة على روسيا.

وعلاوة على ذلك، ومع الأخذ في الاعتبار ما قلناه سابقاً حول استهتار نظام النازيين الجدد بالمنهج بحقوق الإنسان والحرّيات، من المهم أيضاً عند مناقشة آفاق حل النزاع أن نأخذ في الاعتبار وجوب

العقاب. ونرحب بانعقاد المؤتمر الوزاري حول استعادة العدالة لأوكرانيا في هولندا في نيسان/أبريل الماضي لتقييم إنشاء آلية للمساءلة. وفي السياق نفسه، فإننا ندعم الجهود الجارية، بما في ذلك الجهود التي تبذلها لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان، لجمع الأدلة على جرائم الحرب وغيرها من الفظائع في أوكرانيا.

ثالثاً، يجب زيادة المساعدة الدولية لأوكرانيا لإظهار صمودنا ضد العدوان المسلح. وفي الوقت الذي تكافح فيه أوكرانيا للدفاع عن نفسها ضد الغزو الروسي غير القانوني، يتضح لنا أي طرف ينبغي أن ندعمه. وفي ضوء ذلك، سنستمر في دعم أوكرانيا وشعبها على أساس مبادرة السلام والتضامن مع أوكرانيا التي وقعها زعيما البلدين العام الماضي.

وفي تناقض واضح، فإن دعم الغزو الروسي غير المشروع هو أمر غير أخلاقي، بل وقد يشكل انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن، كما هو الحال في صفقات الأسلحة غير المشروعة بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي الواقع، وفي هذه اللحظة بالذات، فإن الرئيس الروسي بوتين موجود في بيونغ يانغ بدعوة من الزعيم الكوري الشمالي، كيم جونغ أون.

وبينما نراقب بعناية أول زيارة للرئيس الروسي إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ 24 عاماً، لا يسعنا إلا أن نشعر بقلق عميق من أن موسكو، بعد أن دمرت بالفعل جهاز الرصد العالمي لمراقبة انتهاكات العقوبات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، قد تكثف صفقاتها العسكرية الخطيرة في بيونغ يانغ. إن ما ستجنيه روسيا من هذه الصفقة وكذلك أيضاً ما ستحصل عليه كوريا الشمالية في المقابل يمكن أن يشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين. والآن بعد أن برز هذا التعاون العسكري غير القانوني والمحفوف بالمخاطر بين هذين البلدين كمصدر قلق أمني دولي خطير في أوروبا وآسيا وخارجها، كما يتضح من الإدانة الأخيرة لهذا العمل من جانب قادة مجموعة الدول السبع، فإنه سيقابل برد فعل حازم من المجتمع الدولي.

اجتمع ما يقرب من 100 وفد من مختلف البلدان والمؤسسات، بما في ذلك جمهورية كوريا، في سويسرا في نهاية الأسبوع الماضي في أول مؤتمر قمة حول السلام في أوكرانيا. وتجدر الإشارة إلى أن القادة اتفقوا في بيان مشترك على رؤية مشتركة بشأن المضي قدماً في مجالات الأمان النووي والأمن الغذائي والمسائل الإنسانية. ويحيط وفد بلدي علماً أيضاً بمجموعة متنوعة من الآراء المتبادلة حول سبل إنهاء هذه الحرب خلال مؤتمر القمة الذي نعتقد أنه أرسى أسساً مهمة في سبيل تحقيق سلام دائم في أوكرانيا.

وفي الأسبوع الماضي أيضاً، أظهرت سلسلة من المؤتمرات الرفيعة المستوى، بما في ذلك مؤتمر قمة مجموعة السبع في إيطاليا ومؤتمر إنعاش أوكرانيا في ألمانيا، شعوراً مشتركاً بالحاجة الملحة لوقف هذه الحرب. ولكن من المفزع أن روسيا واصلت هجماتها على المدن الأوكرانية، بما في ذلك كييف، بالصواريخ والطائرات المسيّرة حتى بينما كان قادة العالم يجتمعون الأسبوع الماضي.

تضع كل الحروب أوزارها في نهاية المطاف، وكذلك الحال بالنسبة للحرب في أوكرانيا التي ستنتهي. ولكن الطريقة التي ستنتهي بها الحرب في أوكرانيا ستحدد إلى حد كبير مستقبل السياسة العالمية والهيكلي الأمني في أوروبا وخارجها. وعليه، نؤكد على ثلاثة مبادئ أساسية يجب احترامها لإنهاء الحرب في أوكرانيا.

أولاً، ينبغي أن يكون ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي حجر الأساس لجميع المحادثات مستقبلاً على النحو الوارد أيضاً في البيان المشترك الصادر عن مؤتمر القمة المعني بالسلام في أوكرانيا. وعلى وجه الخصوص، يجب احترام سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها. وفي ضوء ذلك، أحث روسيا على أن تتذكر قرارات الجمعية العامة، التي اعتمدها الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، والتي تدين غزو روسيا لأوكرانيا وتعلن أن ضمها لأراضي أوكرانيا ليس له أي شرعية بموجب القانون الدولي.

ثانياً، يجب السعي لتحقيق المساءلة بشكل كامل من أجل إظهار إرادتنا الجماعية للحفاظ على الإنسانية والقضاء على الإفلات من

الأسرى والمبغدين - البالغين والأطفال - الذين اختطفهم روسيا. وترد المبادئ الرئيسية لتلك العناصر من أجل سلام عادل ومستدام في البيان المشترك بشأن إطار السلام. في تلك الوثيقة، أكد المشاركون في القمة على أن استخدام الطاقة النووية والمنشآت النووية يجب أن يكون آمناً ومؤمناً ومضموناً وسليماً بيئياً، وأن محطات ومنشآت الطاقة النووية الأوكرانية، بما في ذلك محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء، يجب أن تعمل بأمن وسلامة، تحت السيطرة السيادية الكاملة لأوكرانيا وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويتضمن البيان المشترك أيضاً بنداً بشأن عدم انقطاع تصنيع وتوريد المنتجات الغذائية. والهجمات على السفن التجارية والموانئ المدنية والبنية التحتية للموانئ المدنية غير مقبولة. ويؤكد البيان على ضرورة عدم استخدام الأمن الغذائي كسلاح بأي شكل من الأشكال. ويجب إطلاق سراح أسرى الحرب من خلال عملية تبادل كاملة، كما يجب أن يُعاد إلى أوكرانيا جميع الأطفال والمدنيين الأوكرانيين المبغدين والنازحين بشكل غير قانوني.

ومنذ المراحل الأولى للتحضيرات لمؤتمر القمة، سُئلنا عن سبب غياب روسيا عنه. وكما قلنا من قبل، فإن روسيا تفضل الإنذارات العدوانية على العودة إلى مبادئ القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، تصف روسيا دعواتنا لتنفيذ ميثاق الأمم المتحدة واحترام مبادئها بأنها "إنذارات نهائية".

إن موقفنا من محاولات استرضاء المعتدي في ظل الظروف الحالية واضح ومعروف جيداً. إن جهود الاسترضاء لن تنجح الآن، تماماً كما فشلت في الماضي، لا سيما في عامي 1938 و 1939. ونتذكر جيداً الجهود التي بُذلت آنذاك لمنع الحرب العالمية من خلال الاسترضاء. وقد اتخذت الدول الديمقراطية خطوة غير مسبقة بتوقيع اتفاقية ميونيخ مع قادة ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية. فلنتذكر العناوين والمقالات المتقابلة التي نشرتها الصحافة العالمية في 30 أيلول/سبتمبر 1938، والتي جاء فيها:

"لم يسبق أن صدرت وثيقة أبسط من هذه الوثيقة في التاريخ، وكانت عواقبها أبعد أثراً أو أكثر حملاً بالأمل. وإذا

ويقدم التاريخ الحديث لجمهورية كوريا مثلاً بليغاً على دفاع المجتمع الدولي عن روح ميثاق الأمم المتحدة وقيام مجلس الأمن بدوره ضد العدوان المسلح غير المبرر. وفي الواقع، أنا فخور بأن أقول إن بلدي نموذج لقوة التعاون الدولي والتضامن العالمي. وعلى هذا النحو، فإننا نؤكد التزامنا القوي بالوقوف إلى جانب الشعب الأوكراني حتى يحقق السلام العادل والدائم في أرضه.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد كيسيليتسيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها ومشاركتها في مؤتمر القمة الرفيع المستوى بشأن السلام من أجل أوكرانيا بصفتها ممثلة للأمانة العامة للأمم المتحدة بصفة مراقب.

وألاحظ أيضاً الحضور المستمر لمبعوثي الدكاتور في مقعد الاتحاد السوفياتي. ولم يكن بلده حاضراً في مؤتمر قمة السلام لاستمرار عدم رغبة البلد في التخلي عن لغة الإنذارات النهائية وفي قبول وتطبيق لغة القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وقد كان الميثاق هو الأساس والمبدأ التوجيهي لممثلي 100 بلد ومنظمة دولية من جميع أنحاء العالم، الذين اجتمعوا في سويسرا في نهاية الأسبوع الماضي. وكان ما يقرب من الثلثين لديهم تمثيل على أعلى مستوى. وقد أتاحت القمة لكل من المشاركين فيها فرصة لإظهار القيادة العالمية. إن هذا الحدث في جوهره هو الخطوة الأولى نحو سلام شامل وعادل ودائم يقوم على ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي.

وكما لوحظ في البيان المشترك بشأن إطار السلام، فقد استند مؤتمر القمة إلى المناقشات السابقة التي جرت على أساس صيغة السلام الأوكرانية ومقترحات السلام الأخرى التي تتماشى مع القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

وخلال القمة، اتفق المشاركون على موقف مشترك بشأن ثلاث نقاط - الأمن الغذائي، والأمن النووي، وإطلاق سراح جميع الأوكرانيين

الخزي، وستجدون الحرب“. ورئيس الولايات المتحدة، الذي حث هتلر قبل ذلك على السعي إلى حل سلمي، يرسل الآن رسائل مختلفة تماما

ويقول

”لقد عشنا سنوات طويلة جداً على آمال واهية في أن تتعلم البلدان المعتدية والمحاربة عقيدة السلام الطوعي البحث وتفههما وتطبقها. ولم تتجح التجارب الناجمة عن نوايا حسنة ولكنها مشؤومة في السنوات السابقة“.

لنتذكر الآن كيف توصل الحلفاء، الذين أرادوا من قبل منع الحرب من خلال هذه التجارب الحسنة النوايا ولكنها مشؤومة، إلى الترتيبات النهائية لكيفية إنهاء الحرب. فحالما تعلموا الدرس المرير الذي مفاده أن الاسترضاء والتضحيات الإقليمية لن تمنع إراقة الدماء، اجتمعوا في أول مؤتمر بين الحلفاء في لندن في حزيران/يونيه 1941. وهذه المرة، لم يكن هتلر أو موسوليني حاضرا في المؤتمر. والجدير بالذكر أن الحلفاء ركزوا في هذا المؤتمر الأول على ثلاثة مواضيع رئيسية، على الرغم من أن نطاق المسائل البالغة الأهمية التي يتعين تناولها كان أوسع بكثير. ولم يقتصر الحلفاء على التعهد بمساعدة بعضهم بعضا في الحرب، بل تعهدوا أيضا بعدم الدخول في أي سلام منفصل وأنه لا يمكن تحقيق السلام حتى يزول خطر سيطرة المحور. إذاً، كما يرى الأعضاء، لقد مررنا بكل هذا من قبل. فقد جرب أسلافنا الاسترضاء، وجربوا الهدايا الإقليمية، وابتهجوا بأوراق موقعة تحمل وعوداً جوفاء من المعتدين. وبعد ذلك، واجه العالم فظائع الحرب، بوفاة عشرات الملايين، وبالإبادة الجماعية، وبالمحرقة، وبالدمار الهائل في العديد من البلدان القريبة والبعيدة.

وهددنا مقدم الإحاطة الذي دعت روسيا، يوم الجمعة الماضي في القاعة (انظر S/PV.9658) بتكرار أزمة منطقة الكاريبي، وبدا في الوقت نفسه أنه لا يدرك على الإطلاق أي طرف في النزاع دولة نووية وكيف تستخدم هذه الدولة أسلحتها النووية للابتزاز والتخويف، بما في ذلك نقلها إلى دول أخرى. وتجدر الإشارة إلى ما قاله الرئيس الأمريكي السابق كينيدي في معرض شرحه لقراره تطبيق العزل، وهو

تمسك الرجلان اللذان أصدرهما بعزمهما فإن سلام أوروبا يبدو مضموناً لجبل على الأقل“.

وقد ردد رئيس الوزراء البريطاني في ذلك الوقت، نيفيل تشامبرلين، تلك المشاعر المفعمة بالأمل، حيث أعلن في المطار، عند عودته من ميونيخ، ”لقد عدت من ألمانيا بالسلام لعصرنا“. وبالفعل، وكما هو الحال اليوم، لم تكن دول العالم أجمع تريد، وأقتبس من تشامبرلين مرة أخرى، ”حفر الخنادق وتجربة الأفتعة الواقية من الغاز هنا بسبب شجار في بلد بعيد بين أناس لا نعرف عنهم شيئاً“. ذلك البلد النائي كان في ذلك الوقت هو تشيكوسلوفاكيا، التي لم تكن في الواقع بعيدة جداً.

لقد بذل القادة في جميع أنحاء العالم كل ما في وسعهم لاسترضاء هتلر بالسماح له بضم منطقة السويد في تشيكوسلوفاكيا، البلد النائي، دون أي مقابل أهم من الوعد بأن يكون ذلك آخر إقليم يستولي عليه. ويقودني ذلك إلى التذكير بالكيفية التي أفتعنا بها في عام 2014 بأن العالم لا يريد مواجهة مع روسيا، وأن الاحتلال المؤقت ومحاولة ضم الأراضي الأوكرانية، بما في ذلك القرم، كان آخر إقليم تحتاج روسيا إلى الاستيلاء عليه. وسيتكلم ممثل تشيكيا بعدي، وأنا واثق من أنه سيؤكد أن نتيجة كل المحاولات المبدولة لاسترضاء المعتدي في عام 1938 معروفة جيداً. وسُحب الوعد بتقديم الدعم العسكري لتشيكوسلوفاكيا، وتم توقيع الاتفاق، ولم تتلق تشيكوسلوفاكيا، التي كانت قد حشدت 1,5 مليون جندي وكانت مستعدة للقتال، ولو دعوة لحضور المؤتمر في ميونيخ. ولم يُطلع ممثلو تشيكوسلوفاكيا إلا على جوهر الاتفاق.

إذاً، هل تم الحفاظ على السلام في نهاية المطاف؟ ولا أرى ضرورة تذكير القاعة بالتطورات التي تلت ذلك. فقد ضُمت منطقة السويد، وبعد أقل من شهرين وقعت حادثة ليلة الكريستال، وستة أشهر بعد مؤتمر ميونيخ، تم احتلال تشيكوسلوفاكيا بأكملها، وبعد ذلك بأقل من عام، بدأت الحرب العالمية الثانية. ووقع ما حذر منه تشرشل بعد مؤتمر ميونيخ: ”لقد أتيح لكم الاختيار بين الحرب والخزي. فاخترتم

”لا داعي إلى البدء من الصفر حيث إن ميثاق الأمم المتحدة يحدد بالفعل أسس السلام والتعايش الطبيعي بين الشعوب. إذًا، علينا أن نعود إليها“.

كل ما تحتاج إليه أوكرانيا هو السلام الشامل والعاقل والدائم. وأنا مقتنع بأن هذا هو طموحنا المشترك، وأشجع جميع الأعضاء على العمل معاً لجعل هذه الرؤية حقيقة واقعة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تشيكيا.

السيد كولهانك (تشيكيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها. وتؤيد تشيكيا الذي سيدلي به الاتحاد الأوروبي وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

بينما تستمر الحرب العدوانية غير المبررة التي تشنها روسيا على أوكرانيا في إلحاق معاناة واسعة النطاق بملايين المدنيين وتدمير حياة الأبرياء وسبل عيشهم، هناك بلد واحد يتمنى أن يشهد سلاماً دائماً وعادلاً، وهذا البلد هو أوكرانيا. وفي ذلك الصدد، نرحب بنجاح مؤتمر القمة بشأن السلام، الذي عُقد الأسبوع الماضي، في الإعراب عن دعم صريح لتحقيق سلام شامل وعاقل ودائم في أوكرانيا، استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وفي هذا المؤتمر، الذي يعد أكبر المناسبات العالمية وأكثرها تمثيلاً منذ بداية الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا في عام 2014، وجهت دول من جميع مناطق العالم، ممثلة على أعلى مستوى سياسي، رسالة واضحة جداً إلى المعتدي الروسي وهي أن أي اقتراح للسلام لا يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك مبدأ وحدة الأراضي، لا يمكن أن يسمى خطة سلام.

وفي الوقت نفسه، نعرب عن أسفنا الصادق لأن العديد من الدول التي تطمح إلى الاضطلاع بدور عالمي نشط لم تحضر مؤتمر القمة أو لم تتضمن إلى البيان الختامي وما ورد فيه من التزام بالتمسك بالقانون الدولي.

وتمشيا مع نتائج مؤتمر القمة، لا تزال تشيكيا ملتزمة بدعم صيغة السلام التي طرحها الرئيس زيلينسكي، وهي خطة السلام

أن ”الثلاثينيات لفتتنا درساً واضحاً: فإذا أُتيح استمرار السلوك العدواني دون رادع أو اعتراض فسيؤدي إلى الحرب في نهاية المطاف“. ويجب تذكر جميع المعتدين اليوم بكلمات هذا الزعيم العالمي.

وفي الفترة بين المؤتمر الأول للحلفاء في حزيران/يونيه 1941 ومؤتمر الأمم المتحدة المنشئ للمنظمة الدولية في سان فرانسيسكو، بالولايات المتحدة، في نيسان/أبريل 1945، عُقد أكثر من عشرين مؤتمراً آخر رفيع المستوى، بما في ذلك مؤتمراً طهران ويالطا على سبيل المثال لا الحصر، ومرة أخرى لم يكن هتلر ولا موسوليني من بين المشاركين فيها. وخلال هذه السنوات، تحققت انتصارات في ساحة المعركة، لكن تم القيام بقدر كبير من العمل على طاولة المفاوضات أيضاً. ولو لم يتم هذا العمل، لما وُجدت الأمم المتحدة ولا ميثاق الأمم المتحدة ولا مجلس الأمن.

لذلك، من الضروري أن تواصل الدول المحبة للسلام عملها بشأن إطار للسلام. وكان مؤتمر القمة في سويسرا بداية لهذا العمل. ونحث جميع من لم ينضموا بعد إلى العملية على المشاركة والمساهمة بنشاط في استعادة السلام العادل. ونود أن تدرج المقترحات التي وضعتها الدول الأخرى في الحوار، بدلاً من نقلها عبر وسائل الإعلام. ولكل دولة ولكل قائد الحق في اتخاذ موقفه، دون أن يفرضه على الآخرين. ويجب أن يحترم بعضنا بعضاً. فلن تكون أوكرانيا أبداً - وأكرر، أبداً - موضعاً لخطة شخص آخر. ولسنا في عام 1938، داخل القاعة أو خارجها.

لقد فُتح باب التوقيع على البيان المشترك الصادر عن مؤتمر القمة في سويسرا لجميع الدول الأعضاء. وندعو جميع الدول المحبة للسلام إلى الانضمام إلى المجموعة القوية من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية التي أيدت الوثيقة بالفعل، فتسهم بذلك في التمسك بميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، التي يقوم عليها السلام الشامل والعاقل والدائم لأوكرانيا، على النحو المتوخى في قرار الجمعية العامة (قرار الجمعية العامة د-6/11).

وكما قال رئيس أوكرانيا في مؤتمر القمة،

والدعم العسكري الذي يقدمه بلدي لأوكرانيا دعم مشروع بموجب القانون الدولي. فالمساعدة العسكرية لدولة تواجه عدواناً تتماشى تماماً مع ميثاق الأمم المتحدة. ويحق لأوكرانيا استعادة السيطرة الكاملة على أراضيها داخل حدودها المعترف بها دولياً. كما أن تصدير المعدات العسكرية يتماشى تماماً مع الالتزامات المنصوص عليها في معاهدات تجارة الأسلحة ذات الصلة. وتحظر هذه القواعد التصدير إلى دولة معادية، وليس إلى دولة تتعرض لعدوان خارجي. وبفضل الدعم الذي تقدمه تشيكيا وغيرها، تدافع أوكرانيا عن سكانها المدنيين ضد الهجمات العشوائية التي لا تحصى على أيدي القوات المسلحة الروسية. وقد تسببت الهجمات الروسية في مقتل آلاف المدنيين الأبرياء. فلنتذكر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الدانمرك.

السيدة لاسن (الدانمرك) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي الخمسة، آيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج، وبلدي الدانمرك.

ونشكر الولايات المتحدة وسولوفينيا على هذه الجلسة التي جاءت في الوقت المناسب، كما نشكر سويسرا على استضافة مؤتمر قمة عالمي ناجح بشأن السلام في أوكرانيا في نهاية الأسبوع الماضي.

ولن نبالغ مهما قلنا في التشديد على أهمية مؤتمر القمة هذا. وشارك فيه أكثر من 100 دولة ومنظمة دولية، بمن في ذلك كثير من رؤساء الدول والحكومات من جميع أنحاء العالم. وأعاد مؤتمر القمة التأكيد على الدعم الدولي الواسع النطاق لعملية سلام قائمة على القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، وعبر عن إرادة سياسية قوية للتغلب على التحديات الملموسة.

ووجه مؤتمر القمة رسالة قوية مفادها أنه لا يمكن إعادة رسم حدود الدولة بالقوة. ويجب التمسك بميثاق الأمم المتحدة. ولا يمكن التفاوض على السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية. وهذه هي المبادئ التي وقعنا عليها جميعاً، وهي حجر الأساس بالنسبة لنا جميعاً الذين نؤمن بتعددية الأطراف والقانون الدولي. وعليها يعتمد أمننا جميعاً. ولهذا السبب ولأسباب أخرى كثيرة، يكتسي الدعم العالمي لأوكرانيا

الوحيدة المطروحة على الطاولة التي تقي بمتطلبات التوافق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ونحن على استعداد لمواصلة مشاركتنا النشطة في عملية صيغة السلام بصفتنا رئيساً مشاركاً للفريق العامل المعني بالأمان والأمن النوويين في إطار الصيغة - وهي مسألة تهمننا كثيراً. وبينما نتكلم الآن، يستمر القصف الروسي العنيف للبنية التحتية المدنية للطاقة في أوكرانيا. وهذا التدمير الذي يستهدف شبكة الطاقة ليست له عواقب إنسانية وخيمة على السكان المدنيين فحسب، بل يضع ضغطاً هائلاً على محطات الطاقة النووية في أوكرانيا أيضاً.

ولكي نكون واضحين، فإن تلاشي الأمان والأمن النوويين ليس مشكلة في أوكرانيا أو أوروبا فحسب - بل له آثار واسعة النطاق في المناطق الأخرى. وإذا تفاقم الحال وربما أدت إلى وقوع حادث حقيقي، فإن ذلك سيعرض مستقبل المنشآت النووية السلمية في جميع أنحاء العالم للخطر. وستشهد جهودنا لمكافحة الاحترار العالمي باستحداث مصادر طاقة نظيفة ومستدامة انتكاسة شديدة. وسوف تتضرر كل من البلدان المتقدمة والنامية بشكل كبير. فهذه لعبة خطيرة، وعلينا جميعاً أن نحث روسيا على وقفها فوراً.

تتعرض أوكرانيا لهجوم وحشي شنه الاتحاد الروسي. ويواصل الشعب الأوكراني دفاعه البطولي عن بلده وأرضه وقيمه. ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات ملموسة لإنهاء الحرب ودعم سيادة أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دولياً. وتشيكيا مصممة على العمل مع جميع من يتمسكون حقاً بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة لجعل السلام الشامل والعاقل والدائم في أوكرانيا حقيقة واقعة.

وأود أن أرد بإيجاز على الاتهامات الواهية التي وجهها المندوب الروسي لبلدي اليوم، وأود أن أؤكد له أن بلدي ليس لديه أي نية للمشاركة في الجلسات التي تنظمها روسيا ولا تخدم بأي غرض، لا سيما وأن روسيا - العضو الدائم في مجلس الأمن - هي المعتدية. وأود أن أذكر ممثل روسيا بأن أوكرانيا لا تمارس سوى حقها المشروع في الدفاع عن نفسها ضد العدوان الروسي وهي تفعل ذلك بما يتماشى تماماً مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ولا تزال روسيا تسعى إلى إخضاع أوكرانيا. وجلبت روسيا الموت والرعب والدمار، وليس السلام، في المناطق التي احتلتها مؤقتاً. ولا أحد يريد السلام أكثر من أوكرانيا، التي لا يزال شعبها يعاني من عواقب العدوان الروسي. بيد أن هذا السلام لا يمكن أن يتحقق بأي ثمن. ويجب التقيد في أي مشاورات تجري في المستقبل بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبدأي السلامة الإقليمية والسيادة اللذين ينص عليهما. ويحدونا أمل صادق في مشاركة روسيا في هذه المشاورات المستقبلية بشأن سلام شامل وعادل ودائم على هذا الأساس.

في الختام، تكرر بلدان الشمال الأوروبي الدعوات المتكررة الموجهة إلى روسيا لوقف جميع الأعمال العدائية وسحب قواتها من كامل أراضي أوكرانيا، داخل حدودها المعترف بها دولياً، لإنهاء الحرب والسماح بسيادة السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة سامسون.

السيدة سامسون (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام، مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك وجورجيا، فضلاً عن أندورا وموناكو وسان مارينو.

أود أن أشيد بجهود سويسرا في عقد مؤتمر قمة ناجح بشأن السلام في أوكرانيا.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط،

أولاً، أعاد مؤتمر القمة التأكيد على الدعم القوي لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. فقد شارك في المؤتمر ممثلون من 100 دولة من جميع القارات والمنظمات الدولية، غالبية منهم على أعلى مستوى. وقد أكد مؤتمر القمة، بمشاركة واسعة النطاق ولأول مرة على أعلى مستوى سياسي، على ضرورة تحقيق سلام شامل وعادل ودائم لأوكرانيا على أساس الميثاق والقانون الدولي. إننا نرحب بالبيان المشترك الذي اعتمده المؤتمر والذي شدد على القانون الدولي، بما

أهمية قصوى بالنسبة للسلام والأمن الدوليين - وهي مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي بأسره.

وبينما اجتمعت أكثر من 100 دولة ومنظمة دولية في مؤتمر القمة بشأن السلام، واصلت روسيا هجومها على أوكرانيا وعملت بنشاط على تقويض الجهود الدولية من أجل السلام. في الفترة التي سبقت انعقاد مؤتمر القمة، ارتكبت روسيا بعضاً من أعنف هجماتها على أوكرانيا منذ بدء الغزو الشامل. وأفادت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بأن شهر أيار/مايو شهد مقتل أكبر عدد من المدنيين منذ حزيران/يونيه 2023، ويُعزى أكثر من نصف الضحايا إلى الهجوم الروسي الجاري على خاركيف. وشهدنا خلال هذه الفترة نفسها موجة من الهجمات الإلكترونية وجهود التضليل التي قامت بها روسيا.

والفرق في النهج السياسي بين مؤتمر القمة بشأن السلام في سويسرا والأعمال الروسية الوحشية في أوكرانيا مذهل. فما يسمى بمقترح السلام الروسي، الذي أُعلن عنه عشية مؤتمر القمة، يكشف عن نوايا موسكو التي يجب رفضها - أي إخضاع أوكرانيا وحرمانها من حقها في السيادة وسلامتها الإقليمية.

وتدين بلدان الشمال الأوروبي الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا. ونشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بأن أسلحة قد نُقلت من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتستخدمها روسيا في أوكرانيا في أوكرانيا. ونحث جميع الدول على التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالامتناع عن تقديم دعم مادي أو غيره من أشكال الدعم يساعد روسيا على مواصلة هذه الحرب غير المشروعة.

إن أوكرانيا تمارس حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. ويحق للدول الثالثة بموجب القانون الدولي مساعدة الدولة التي تتعرض للعدوان. غير أن روسيا تواصل بسخرية الدعوة إلى عقد جلسات في المجلس بشأن عمليات نقل الأسلحة المشروعة هذه إلى أوكرانيا.

المبذولة لإعادة الأطفال الأوكرانيين الذين رحلوا ونقلوا قسراً من قبل روسيا. وستتم محاسبة روسيا على تلك الأفعال غير المشروعة التي قد ترقى إلى مستوى جرائم حرب.

وفي الختام، أود أن أعيد تأكيد دعم الاتحاد الأوروبي الثابت لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دولياً. ولنكن واضحين: في الوقت الذي تتعرض فيه أوكرانيا للعدوان، فإنها تحاول رسم طريق نحو سلام عادل ومستدام. إنها تسعى للدفاع عن القانون الدولي والميثاق. ومن ناحية أخرى، تضاعف روسيا من الحرب والمعاناة الإنسانية. إنها تسعى إلى ضم أراضي دولة أخرى ذات سيادة، وتسعى إلى السيطرة على السياسات الداخلية والخارجية لدولة أخرى مستقلة، وكل ذلك في الوقت الذي تواصل فيه انتهاك القانون الدولي الإنساني. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم أوكرانيا مهما طال الزمن وبكل ما يلزم من شدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليتوانيا.

السيد بولابولاسكاس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن دول البلطيق الثلاث - إستونيا ولاتفيا وبلدي، ليتوانيا. إننا نؤيد البيان الصادر باسم الاتحاد الأوروبي.

كما أشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها.

نلتقي اليوم في أعقاب مؤتمر القمة بشأن السلام في أوكرانيا، الذي عُقد في سويسرا وجمع الدول الأعضاء المحبة للسلام. إننا ندعم بشكل كامل صيغة السلام الأوكرانية باعتبارها خارطة الطريق الوحيدة القابلة للتطبيق لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا، استناداً إلى القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. لا يمكن تبرير أو دعم أي مبادرات أو خطط قادمة من الكرملين أو غيره تتجاهل المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. فتلك المساعي، إذا ما نفذت، ستقوض حتماً القانون الدولي ولن تؤدي إلى سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا. وتظل بلداننا ملتزمة بالعمل على تحقيق أهداف صيغة السلام الأوكرانية وتمهيد الطريق لسلام دائم وعادل.

في ذلك الميثاق وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. ويقف الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد لدعم الخطوات الملموسة لمتابعتها. كما تتناول مؤتمر القمة أيضاً مسائل أكثر تحديداً ذات أهمية حيوية للعالم أجمع والتزم باتخاذ خطوات ملموسة في المستقبل وإشراك الشركاء على مستوى العالم: أولاً، لضمان أمن وسلامة المنشآت النووية في أوكرانيا والتذكير بأن أي تهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها في سياق الحرب الدائرة ضد أوكرانيا غير مقبول؛ ثانياً، ضمان الأمن الغذائي وحرية الملاحة؛ وثالثاً، تسهيل تبادل الأسرى وضمان عودة الآلاف من الأطفال الأوكرانيين إلى أوكرانيا. والأمر متروك الآن لروسيا لإبداء استعدادها لإحراز تقدم ملموس والبرهنة على التزامها الواضح بالميثاق من خلال أفعالها.

وفيما يتعلق بنقطة الثانية، للأسف، بينما كنا نناقش السبيل إلى السلام في أوكرانيا، واصلت روسيا قصفها العشوائي على المدنيين والبنية التحتية المدنية. ويؤثر انقطاع التيار الكهربائي المتكرر الآن على جميع مناطق أوكرانيا، بما في ذلك العاصمة كييف. وذلك يترك الخدمات والبنية التحتية الأساسية بدون كهرباء لمدة تصل إلى 12 ساعة في اليوم. وقد قام المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً بزيارة أوكرانيا مؤخراً للتحقيق في النطاق المثير للجزع وخطورة انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ارتكبتها روسيا منذ بداية غزوها الشامل في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتاً وما بعدها.

ثالثاً، يجب محاسبة روسيا وقيادتها على شنّ حرب عدوانية ضد أوكرانيا وعلى الجرائم الأخرى الأكثر خطورة بموجب القانون الدولي، وكذلك على الأضرار الجسيمة التي تسببت بها الحرب. وهذا العام يدرج التقرير المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح (S/2024/384)، مرة أخرى، القوات المسلحة الروسية والجماعات المسلحة التابعة لها في قائمة المسؤولين عن قتل الأطفال وتشويههم، وكذلك الهجمات على المدارس والمستشفيات. وقد انضم الاتحاد الأوروبي إلى التحالف الدولي من أجل عودة الأطفال الأوكرانيين. وهو يشارك في الجهود

عمداً من المساعدات الإنسانية. ولذلك السبب أدرج الأمين العام روسيا لسنتين متتاليتين، وهو محق في ذلك، في مرفقات تقريره السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2023/362 و S/2024/384) كطرف يرتكب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. ولم توقع روسيا على خطة العمل المشتركة مع الأمم المتحدة لإنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. كما إن هناك مجموعة متزايدة من الأدلة على أن روسيا تُخضع أسرى الحرب والمدنيين الأوكرانيين بشكل منهجي للقتل والتعذيب وسوء المعاملة، بما في ذلك الضرب المبرح والاعتصاب والظروف اللاإنسانية في الاحتجاز والحرمان من الدعم الطبي.

كما تكثف روسيا أيضاً أنشطتها الهجينة ضد جيرانها، لا سيما في منطقة بحر البلطيق، بما في ذلك هجمات الحرق المتعمد والتشويش على النظام العالمي لتحديد المواقع والهجمات ضد البنية التحتية الحيوية، والتدخل في انتخابات الاتحاد الأوروبي والعنف الجسدي وهجمات التلاعب بالمعلومات واستغلال الهجرة كأداة. وتشكّل تلك الأعمال التي تقوم بها روسيا استنزافاً تصعيدياً متعمداً يهدف إلى ترهيب الدول المجاورة ومجتمعاتها.

وقد خلصت آليات الرصد الدولية، بما في ذلك لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا، إلى أن السلطات الروسية ارتكبت مجموعة واسعة من الانتهاكات للقانون الدولي والإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في أوكرانيا. فيجب محاسبة القيادة السياسية والعسكرية لروسيا وشريكها بيلاروس على تدمير البنية التحتية المدنية، بما في ذلك البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا، وجرائم الحرب التي ارتكبتها وغيرها من الجرائم الدولية الخطيرة التي ارتكبت في أوكرانيا، بما في ذلك جريمة العدوان. كما ندين إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، المتواطئتين في الحرب العشوائية التي تشنها روسيا ضد أوكرانيا وقتل المدنيين، نظراً لتزويدهما روسيا بالأسلحة والذخائر. ويجب على روسيا تقديم تعويضات عن جميع الأضرار. فسجل الأضرار الناجمة عن عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا يؤدي وظيفته أصلاً. وعلاوة على ذلك، سيتعين إنشاء آلية تعويض دولية قد تشمل لجنة مطالبات

يحدد قرار الجمعية العامة بشأن ميثاق الأمم المتحدة التي يقوم عليها السلام الشامل والعدل والدائم في أوكرانيا (قرار الجمعية العامة د1-6/11)، الذي اتخذ في شباط/فبراير 2023 بأغلبية 141 صوتاً، السبيل الوحيد القابل للتطبيق نحو سلام عادل ودائم في أوكرانيا بما يتماشى مع الميثاق، بما في ذلك مبادئ المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية للدول. كما يدعو القرار إلى وقف فوري للهجمات على البنية التحتية الحيوية في أوكرانيا وأي هجمات متعمدة على أهداف مدنية، بما في ذلك المناطق السكنية والمدارس والمستشفيات.

وكما تم التأكيد عليه في مؤتمر القمة، فإن دول البلطيق ملتزمة بدعم جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان السلامة والأمن الكاملين للبنية التحتية النووية في أوكرانيا. فيجب على روسيا أن توقف على الفور أعمالها العسكرية التي تعرض السلامة النووية للخطر وأن تسحب أفرادها العسكريين وذخائرها من محطة زابوريجيا للطاقة النووية. ولا بد من أن تستعيد أوكرانيا السيطرة الكاملة على جميع منشآتها النووية. كما إننا ندعم التدابير الرامية إلى كفالة عبور الحبوب والمنتجات الأوكرانية بأمان ومن دون عوائق إلى المحتاجين إليها، إسهماً في تحقيق الأمن الغذائي العالمي. إننا ندين الاتحاد الروسي الذي يواصل، إلى جانب وسائل الحرب التقليدية، استخدام ذخائر خاصة مزودة بمواد كيميائية خطيرة ضد القوات المسلحة الأوكرانية. ونحث أعضاء مجلس الأمن على إدراج تلك المسألة في مداولاتهم من أجل إيجاد رد فعال من المجتمع الدولي على انتهاكات روسيا للقانون الدولي وأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وعلاوة على ذلك، ندعو روسيا إلى التقيد بالتزاماتها الدولية والإفراج الفوري عن جميع الأوكرانيين المحتجزين بشكل غير قانوني وإعادة أكثر من 20 000 طفل أوكراني رحلوا أو نقلوا بشكل غير قانوني إلى روسيا. ومما يثير القلق البالغ تجنيد الصبية في الجيش الروسي بمجرد أن يسمح سنهم بذلك، وهو انتهاك لاتفاقية جنيف. يجب علينا ألا نتسامح مع تكتيكات روسيا في الحرب التي تشمل مهاجمة المدارس والمستشفيات وقتل الأطفال وتشويههم، فضلاً عن حرمانهم

ويتوقف نجاح العملية التي بدأت في سويسرا في نهاية الأسبوع الماضي على إشراك أكبر عدد ممكن من أعضاء الأمم المتحدة الداعمين لميثاق الأمم المتحدة. ولن نتمكن من إرساء الأساس لاتفاق السلام المقبل إلا بدعم دولي واسع النطاق ومشاورات شاملة. وأثبت اجتماع بورغنستوك في سويسرا أن الكتلة الحرجة تشكلت بالفعل وأن البدائل المقترحة كأساليب للماطلة لإعطاء روسيا مزيداً من الوقت لمواصلة أنشطتها العدائية في طريقها إلى الفشل.

وكانت بولندا أحد الموقعين على البيان المشترك بشأن إطار السلام المتفق عليه في سويسرا، وتدعم جميع الجوانب الثلاثة الحاسمة المذكورة في الوثيقة دعماً كاملاً. ونأمل بشدة أن يسمح لنا التقدم المحرز في مجال الأمان النووي والأمن الغذائي والقضايا الإنسانية بالاقتراب من السلام العادل. ونرى ألا بديل عن السلام العادل ولا بديل عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وإلى أن يتحقق ذلك، سيظل دعم بولندا لأوكرانيا، بجميع أشكاله، على رأس أولوياتها في جميع المحافل المتعددة الأطراف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد تسانايزين (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن تقديرنا الكبير لإتاحة هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن اليوم. وتأتي هذه الجلسة في الوقت المناسب تماماً. أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على تنظيمها.

نود أن ننضم إلى الوفود الأخرى في توجيه الشكر لسويسرا لاستضافتها مؤتمر القمة المعني بالسلام في أوكرانيا. لقد شارك أكثر من 100 بلد ومنظمة دولية في تبادل عالمي حقيقي حول كيفية إنهاء الحرب العدوانية الروسية. لقد كان مؤتمر القمة معلماً مهماً أظهر جلياً وحدة المجتمع الدولي ورغبته القوية في تحقيق السلام، سلام شامل وعادل ودائم يستند إلى القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، سلام يصون سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

وستواصل ألمانيا دعمها بكل إخلاص لهذا الجهد الشامل على الصعيد الأقاليمي الذي يمهّد الطريق للحوار في المستقبل، وسيحقق

وصندوق تعويضات، لتغطية جميع خسائر الدولة والشعب الأوكراني. في نهاية المطاف، ينبغي استخدام الأصول الروسية المجمدة لهذا الغرض في غياب التعويض الطوعي.

وتؤكد دول بحر البلطيق مجدداً التزامها الكامل بسيادة أوكرانيا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً. وتدعو روسيا مرة أخرى إلى أن تسحب دون قيد أو شرط وبشكل كامل وفوري جميع قواتها ومعداتها العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دولياً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد شتيرسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة التي تأتي في الوقت المناسب بشكل خاص. وأشكر أيضاً وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها المتبصرة.

أظهر مؤتمر قمة السلام الذي اختتم أعماله للتو في سويسرا، بمشاركة أكثر من 100 بلد ومنظمة دولية على نحو يمثل جميع القارات، بوضوح دعماً ساحقاً لإنهاء الأعمال العدائية التي يقوم بها الاتحاد الروسي في أوكرانيا. وأكد المجتمع الدولي مرة أخرى بصوت عالٍ وواضح أنه لا يزال ملتزماً بإنهاء النزاع بطريقة تضمن سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وسيستمر في ذلك طالما استمر العدوان الروسي. وقد قال الرئيس أندريه دودا، الذي كان أحد تلك الأصوات، في مؤتمر القمة إن

”اتفاق السلام الذي سيتم التوصل إليه في نهاية المطاف يجب أن يضمن سيادة أوكرانيا وقدراتها العملية الكاملة للدفاع عن استقلالها، بالإضافة إلى حقها في صياغة سياساتها الداخلية والخارجية بحرية ودون عوائق دون تأثير روسيا“.

وفي المقابل، لا يترك النهج الذي تقدمه روسيا إزاء عملية السلام أي مجال للتفاوض لأنه لا يهدف في الحقيقة إلى تحقيق التقدم في عملية السلام، بل يمثل تبريراً غير مقنع لمواصلة الحرب. إن شروط السلام التي تقترحها روسيا غير مقبولة للعالم المتحضر بأسره.

السيد مساري (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف بعض الآراء بصفقتها الوطنية.

نشث على الحكومة السويسرية لعقدتها مؤتمر القمة المعني بالسلام في أوكرانيا بمشاركة ما يقرب من 100 وفد يمثلون بلدانا من جميع القارات والمنظمات الدولية. لقد شكل ذلك خطوة أولى هامة نحو استعادة الدبلوماسية لدورها المشروع ونرحب بالبيان المشترك المعتمد. وكان حضور الأمم المتحدة في المؤتمر مهما أيضا.

ولا تزال إيطاليا ملتزمة بالسلام الشامل والعاقل والعاقل، بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة، على أساس مبادئ السيادة والاستقلال والوحدة والسلامة الإقليمية. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن التنفيذ الكامل لتلك المبادئ لا يهم أوكرانيا وأوروبا وحدهما، بل يعني جميع أعضاء الأمم المتحدة. ويقوم تماسك المجتمع الدولي على احترام هذه المبادئ. وإذا ما سلمنا بأن القوة قد تتغلب على الحق، فإننا سنلغي مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء الذي يوجد في صميم منظومة الأمم المتحدة. ولذلك، ندعو جميع الدول الأعضاء في مجتمع الأمم المتحدة إلى ضرورة عدم الانخداع بالروايات المزيفة التي تخلط بين السلام والاستسلام أو الروايات التي تولب الغرب ضد الشرق أو الجنوب على نحو مصطنع. كما أن نتيجة النزاع ومصير نظام القواعد القائم على ميثاق الأمم المتحدة متشابكان بوضوح.

إننا لسنا في حالة حرب مع روسيا أو الشعب الروسي، ولكننا مصممون على مواصلة تسليط الضوء على سياسة روسيا في الانتهاك الصارخ لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وقد استحضرت هذه المبادئ بقوة وأعيد تأكيدها في مؤتمر قمة مجموعة البلدان الصناعية السبعة الذي ترأسته إيطاليا الأسبوع الماضي، مع مشاركة رئيس أوكرانيا فولوديمير زيلينسكي. ووجه مؤتمر القمة رسالة واضحة لدعم استقلال أوكرانيا وسيادتها. وفي هذا الصدد، دعت مجموعة الدول السبع أيضا البلدان الأخرى إلى وقف نقل المواد مزدوجة الاستخدام التي تساهم في إطالة أمد الغزو الروسي.

هذا الحوار عندما تتخلى روسيا عن طموحها في إخضاع أوكرانيا بالقوة ومحو هويتها وضم أجزاء منها إلى الاتحاد الروسي بصورة غير قانونية.

إننا لا نواجه أزمة إقليمية. فعندما تشن دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن حربا عدوانية على أحد جيرانها في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة، مدعومة بتهديدات نووية غير مسؤولة وباحتلال زابوريجيا التي تشكل أكبر محطة نووية لتوليد الكهرباء في أوروبا وعسكرتها في كسر لجميع المحرمات، فإننا نواجه هجوما على الأمم المتحدة نفسها.

تتسم الحرب العدوانية غير القانونية التي تشنها روسيا بعدم الاكتراث تماما لمعاونة المدنيين والتجاهل الصارخ للقانون الدولي. وتحول جزء كبير من الهياكل الأساسية المدنية الحيوية في أوكرانيا إلى أنقاض نتيجة القصف المتواصل والهجمات الصاروخية وبالطائرات المسيّرة. لذلك، من الضروري أن نتطرق إلى مسألة إعادة الإعمار في وقت مبكر في ظل الاستمرار المؤسف للحرب.

وتشرفت ألمانيا بالمشاركة في استضافة المؤتمر الدولي لإنعاش أوكرانيا الأسبوع الماضي في برلين بمشاركة أكثر من 400 من ممثلي القطاعين العام والخاص والمنظمات الدولية وغير الحكومية. واحتل تمكين الجهات الفاعلة والمجتمعات المحلية مركز الصدارة للاستفادة من الإمكانيات الهائلة للمجتمع الأوكراني. وأظهر مؤتمر برلين وحدة وتضامنا واسعين لدعم أوكرانيا. ووقعت أكثر من 110 اتفاقات وأعلن عن استثمارات بقيمة 17 بليون دولار. وستساعد هذه الاستثمارات أوكرانيا على إعادة بناء بنيتها التحتية الحيوية للطاقة وحمايتها وعلى زيادة قدرتها على الصمود. ونتطلع الآن إلى مؤتمر إنعاش أوكرانيا العام المقبل في إيطاليا.

وأود أن أختتم بياني بأن أحث روسيا مرة أخرى على وقف عدوانها العبيثي وسحب قواتها من أوكرانيا على الفور. وأود أن أدعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم مسار السلام الذي رُسم في سويسرا الأسبوع الماضي من أجل إنهاء الحرب بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

الإمداد العالمية والأمن الغذائي. ومن هذا المنطلق، نشجع جميع الشركاء العالميين من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية على المشاركة في تلك المناقشات.

وسنظل ملتزمين بالتعاون مع جميع الشركاء المستعدين لدعم جهود السلام. لقد حان الوقت الآن لتكثيف جهودنا الجماعية الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف.

رُفعت الجلسة الساعة 17/20.

لقد أوجد مؤتمر السلام في سويسرا إطاراً مشتركاً مكن من مناقشة مواضيع متعلقة بالنزاع وذات أهمية حيوية عالمية للجميع، مثل الأمان النووي والأمن الغذائي والبعد الإنساني، بما في ذلك حماية الأطفال الأوكرانيين. ويجب علينا الآن أن ندعو إلى مشاركة أكبر من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لضمان أن تحظى مجالات العمل الثلاثة المذكورة بمتابعة متسقة. إننا بحاجة أيضاً إلى الدبلوماسية لمعالجة الشواغل والتوقعات المشروعة للبلدان النامية التي تتأثر بالتداعيات الأوسع نطاقاً للنزاع من حيث حدوث اختلالات في سلاسل